غـــرفـة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

مقترحات حول الخطة الاقتصادية العشرية

ورقة بحثية

آيار ٢٠١٤

غـــرفـة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

الفهرس

مقدمة..... ٣

الفصل الأول: الاقتصاد الأردني، لمحة عامة..... ٦

الفصل الثاني: ترتيب الأردن في التقارير الدولية ١٦

تقرير التنافسية العالمي(GCR) ١٦

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ١٧

الفصل الثالث: مصفوفة الإجراءات اللازمة لتحسين تنافسية الأردن وبيئة الأعمال..... ٢٠

محور بيئة الأعمال والاستثمار ٢٠

محور السياسات المالية والنقدية ٣٢

محور التعليم العالي، والعمل، والبحث والتطوير..... ٣٩

الفصل الرابع: توصيات الجلسة الحوارية..... ٥٨

الجزء الأول ٥٨

الجزء الثاني..... ٦٦

مقدمة

عملا بتوصيات رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم الموجهة للحكومة في ٢٩ آذار ٢٠١٤ بالعمل في نهج تشاركي وتشاوري مع جميع الجهات والفعاليات لوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر القادمة، بادرت غرفة تجارة عمان كمؤسسة مدنية فاعلة وشريك في مسيرة الأردن التنموية وممثل لمصالح واهتمامات ورؤى اكبر قطاع إنتاجي في المملكة بإعداد هذا البحث الذي يتكون من جزأين رئيسيين:

أولاً: نتاج جلسة حوارية عقدتها الغرفة في ٢٦ نيسان ٢٠١٤ وشارك فيها ما يقارب مائتين ممن يمثلون الوطن ومؤسساته والجهات والقطاعات الاقتصادية بهدف وضع ملامح وتصور لخطة اقتصادية عشرية لتبادل الآراء والاستماع إلى رؤى وتوجيهات من قبل ذوي الخبرة والرأي في المجالات التي تطرقت إليها الرسالة السامية.

حيث افتتح جلسات الحوار السيد عيسى مراد، رئيس غرفة تجارة عمان، وقام معالي وزير التخطيط، د. إبراهيم سيف / مندوب دولة رئيس الوزراء، باستعراض الجهود التي تقوم بها الحكومة وأكد على أن الحكومة لن تؤل جهدا في جعل عملية صياغة الخطة تشاركية وأكد على أهمية التوصيات التي ستخرج بها الجلسات وأن الحكومة تقيم هذه المبادرة الجادة من أجل صياغة وتنفيذ خطة شمولية ومفصلة للأردن.

وفي الجلسة الأولى (تحفيز الاقتصاد الوطني) التي ترأسها السيدة ريم بدران، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة عمان، شارك بأوراق عمل كل من معالي د. محمد الحلايقة حول تحفيز الاقتصاد والاستثمار، ومعالي د. جواد العناني حول تقوية شبكة الأمان الاجتماعي والتوظيف، ومعالي م. شحادة أبو هديب حول إصلاح القطاع العام واللامركزية.

وقدم في الجلسة الثانية (الأمن الاقتصادي: الماء والغذاء والطاقة) التي ترأسها السيد غسان خرفان، النائب الأول لرئيس غرفة تجارة عمان، أوراق عمل استهلها معالي م. سعيد المصري حول موضوع الأمن الغذائي، بينما تناولت ورقة عطوفة د. دريد المحاسنة موضوع الأمن المائي، وورقة عطوفة د. ماهر حجازين أمن الطاقة وكيفية تمكينه. كما شارك في التعقيب معالي وزير الطاقة د. محمد حامد حيث بين مستجدات قطاع الطاقة وما تم إنجازه حتى تاريخه وما تخطط الحكومة للقيام به وأكد على أهمية هذه الجلسة الحوارية.

وقام السيد عيسى مراد رئيس غرفة تجارة عمان بترؤّس الجلسة الأخيرة، التي حضرها معالي الدكتور محمد موسى حامد الأكرم / وزير الطاقة والثروة المعدنية، واستعراض التوصيات التي وردت من قبل الخبراء والحضور في الجلسات.

ثانياً: مراجعة وتحديث مصفوفة الإجراءات اللازمة لتحسين تنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال في الأردن التي أعدتها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص وممثليه.

وبناء عليه تم إعداد هذه الورقة والتي تشتمل على أربعة فصول، يتناول الفصل الأول لمحة عامة عن الاقتصاد الأردني من حيث: النمو الاقتصادي، نفقات وإيرادات الحكومة، عجز الموازنة، الدين العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، العجز التجاري، مؤشر أسعار المستهلك، ومعدل البطالة. أما الفصل الثاني، فيسلط الضوء على تصنيف الأردن في تقرير التنافسية العالمي وتصنيف الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى الدولي. ويحتوي الجزء الثالث على مصفوفة الإجراءات اللازمة لتحسين تنافسية الأردن وبيئة الأعمال فيه، ليأتي الفصل الرابع والأخير بتوصيات الجلسة الحوارية والتي بنيت على مجموعة من أوراق العمل التي قدمها كل من (معالي د. جواد العناني، معالي د. محمد الحلايقة، معالي م. شحادة أبو هديب، معالي م. سعيد المصري، عطوفة د. دريد المحاسنة، وعطوفة د. ماهر حجازين) وتعقيبات المشاركين وتوصياتهم. ومن الجدير بالذكر أن التوصيات مقسمة إلى جزأين رئيسيين: الأول يتعلق بتحفيز الاقتصاد الوطني بينما يتناول الثاني الأمن الاقتصادي (الماء والغذاء والطاقة).

وإذ تثمن الغرفة جهود كل من شارك في هذا العمل الوطني المحض، فإنها تشكر أيضا الحكومة وممثليها من وزراء وأمناء عامين ومدراء ممن شاركوا في جلسة الحوار سواء بالتعليق أو الإجابة على استفسارات المشاركين.

الفصل الأول: الاقتصاد الأردني، لمحة عامة

النمو الاقتصادي: شهد الاقتصاد الأردني معدلات نمو مرتفعة في سنوات مختلفة، وعلى شكل طفرات غير مستدامة مما يشير بوضوح إلى الحاجة لتعظيم التنافسية (وهو ما يؤكده أيضا تراجع موقع الأردن في المعايير الدولية) ليتمكن الأردن كمؤسسات وشعب من المحافظة على المكتسبات وتعميق المنافع من أجل مستقبل أفضل.

فمن متوسط نمو بلغ ٧,٤% في النصف الأول من الثمانينات، انخفض معدل النمو إلى -١٤% في عام ١٩٨٨ حين عانت المنطقة من انخفاض أسعار النفط (مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الأردني آنذاك على الحوالات المالية من القوة الأردنية العاملة في الخليج والمنح والمساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي).

وحقق الأردن في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ معدل نمو حقيقي وصل في المتوسط إلى ٦,٧%، ثم في ٢٠٠٩-٢٠١٠، حين تأثر الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية، انخفض معدل النمو من ٧,٢% في ٢٠٠٨ إلى ٥,٥% في ٢٠٠٩، ثم إلى ٢,٣% في ٢٠١٠،[1] بينما شهدت الأعوام الثلاثة التالية ارتفاعات طفيفة في معدل النمو بلغت ٢,٥% في عام ٢٠١١ و٢,٦% في عام ٢٠١٢، وصولا إلى ٢,٨% في عام ٢٠١٣، وهي معدلات تقارب معدلات النمو السكاني والتي تتراوح بين ٢,٢-٢,٥% (حسب الفترة المستخدمة كمرجع) مما يشير إلى تحسن بسيط في دخل

[1] البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات، نيسان ٢٠١٤، WWW.CBJ.gov.jo ,

المواطن وربما تراجع إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أن معدلات النمو هذه تحققت مع نمو عدد المقيمين في المملكة من غير الأردنيين. ويبين الشكل ١ أدناه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

الشكل ١: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٥-٢٠١٣

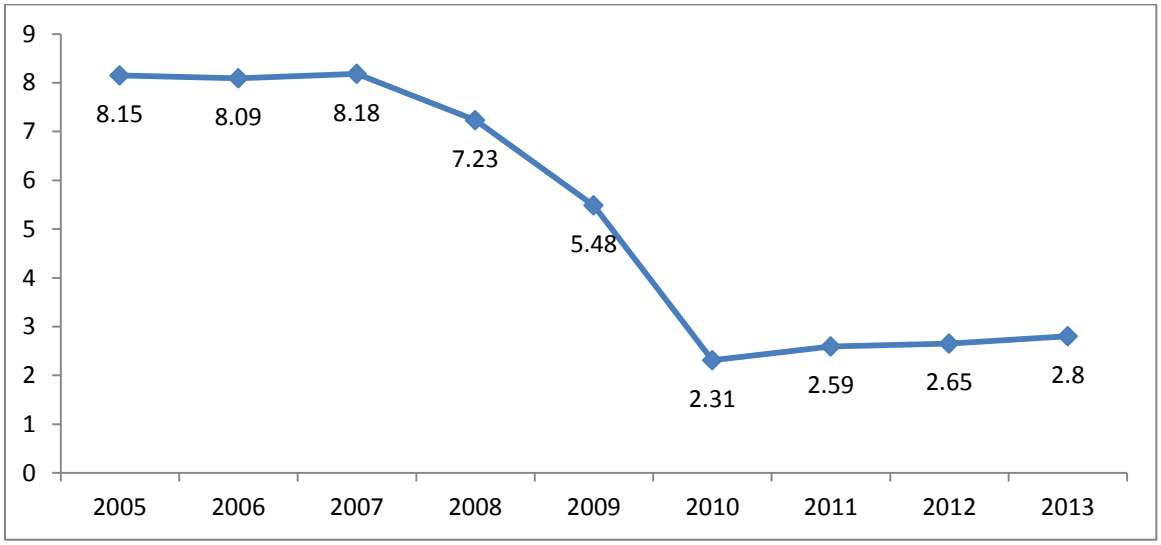

المصدر: البنك الأردني المركزي WWW.CBJ.gov.jo

نفقات وإيرادات الحكومة وعجز الموازنة: يتبين للمتابع أن النفقات الحكومية كانت تنمو في سنين الطفرة وتتراجع في سنين الشدة فتكون بذلك مجارية للدورة الاقتصادية، وهو توجه معاكس للسبل المستخدمة في إدارة الاقتصاد في الدول المتقدمة والتي توصي بأن تعاكس السياسة المالية الدورة الاقتصادية فإن بدأت بوادر التراجع الاقتصادي بالظهور نشط الإنفاق الحكومي، وبالعكس، بهدف تسريع وتيرة النمو.

ازداد إجمالي الإيرادات الحكومية خلال ٢٠٠٦-٢٠١١، بمعدل ٧% سنوياً بالمتوسط لتصل إلى 5853 مليون دينار في ٢٠١١، واستمرت الإيرادات في الارتفاع من

٥،٩٩٣ مليون دينار في ٢٠١٢ إلى ٦،١٤٦ مليون دينار في ٢٠١٣، أي بنسبة نمو ٣%. وتحققت نسبة الزيادة الأكبر في الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٥,٦١ مليار دينار بزيادة ٣٥% عن العام السابق حين بلغت الإيرادات حوالي ٤٣١٤,٤ مليار دينار. أيضا، حدث أكبر انخفاض في إيرادات الحكومة خلال عام ٢٠٠٩، حيث انخفضت بنسبة ١٦% عن عام ٢٠٠٨.

ورافق الزيادة في الواردات ارتفاع معدلات الإنفاق فارتفع الإنفاق الحكومي الإجمالي (الحكومة المركزية والمؤسسات المستقلة) خلال ٢٠٠٦-٢٠١٣ بمعدل زيادة سنوية قدرها ٨٪. ولقد بلغت النفقات الحكومية في ٢٠١٢ ما يقارب ٧،٠٤٦ مليون دينار، أي بعجز قبل المساعدات في الموازنة بلغ ١٦٧٣ مليون دينار، ثم ارتفعت النفقات في ٢٠١٣ إلى ٧،٤٥٥ مليون دينار، ليبلغ العجز في الموازنة ٢،١٥٩ مليون دينار، وكانت نسبة ارتفاع النفقات السنوية حوالي ٦% نتيجة ارتفاع النفقات الرأسمالية التي مولها بشكل كبير المعونات الخليجية. ولقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في العجز الإجمالي خلال الفترة حوالي ٥٦٪، وكانت أعلى نسبة نمو في العام ٢٠٠٩ حيث نمى العجز ذلك العام بنسبة ٣٤٩% ويبين الجدول ١ أدناه الإيرادات، والنفقات، والعجز خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣.

جدول ١: الإيرادات، النفقات، والعجز

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012*	2013*
الإيرادات الحكومية	4041.4	3971	5095	4521	4662	5413	5373	5296
المنح	304.6	343.4	718.3	333.3	401	440	620	850
مجموع الإيرادات	**4346**	**4314.4**	**5813.3**	**4854.3**	**5063**	**5853**	**5993**	**6146**
		-1%	35%	-16%	4%	16%	2%	3%

مجموع النفقات الحكومية	**4487**	**4586**	**5431**	**6030**	**5708**	**6796**	**7046**	**7455**
نسبة النمو		2%	18%	11%	−5%	19%	4%	6%
إجمالي العجز قبل المساعدات	**−445.6**	**−615**	**−336**	**−1509**	**−1046**	**−1383**	**−1673**	**−2159**
نسبة النمو		38%	−45%	349%	−31%	32%	21%	29%

المصدر: وزارة المالية WWW.mof.gov.jo *: أرقام تقديرية حسب وزارة المالية

الدين العام: ارتفع الدين العام لحوالي ٨,١٩ مليار دينار في عام ٢٠٠٧، ليتضاعف في ٢٠١٢ ليصل تقريباً إلى ١٦,٥٨ مليار دينار، وشهد عام ٢٠١٣ انخفاضا ملحوظا في معدل نمو الدين العام (وليس في حجمه المطلق) حيث هبط بنسبة ١٥% عن السنة السابقة ليبلغ ١٩,٠٩ مليار دينار تقريبا، ويوضح الشكل ٢ أدناه قيمة ومعدل الدين العام ٢٠٠٥-٢٠١٣.

الشكل ٢: الدين العام

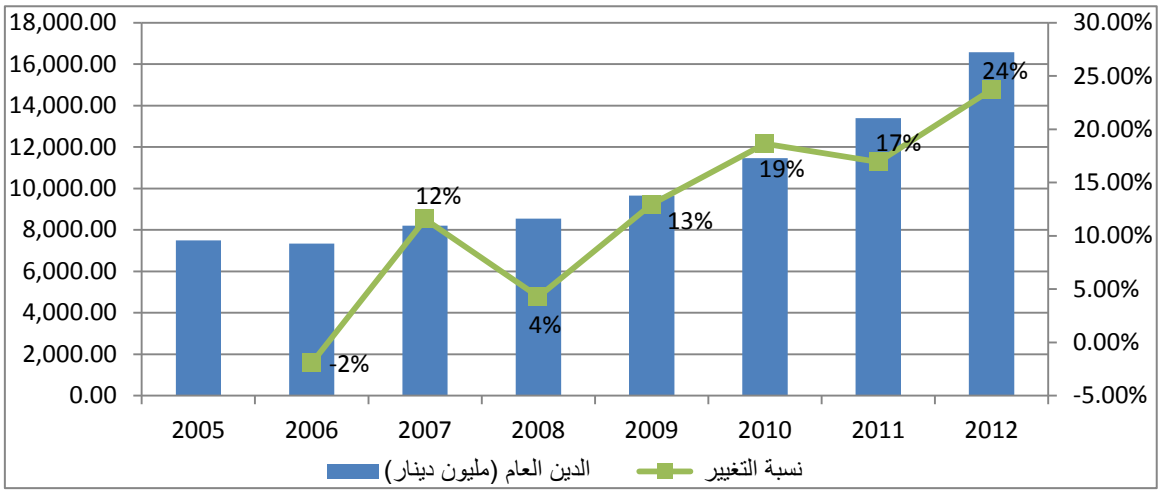

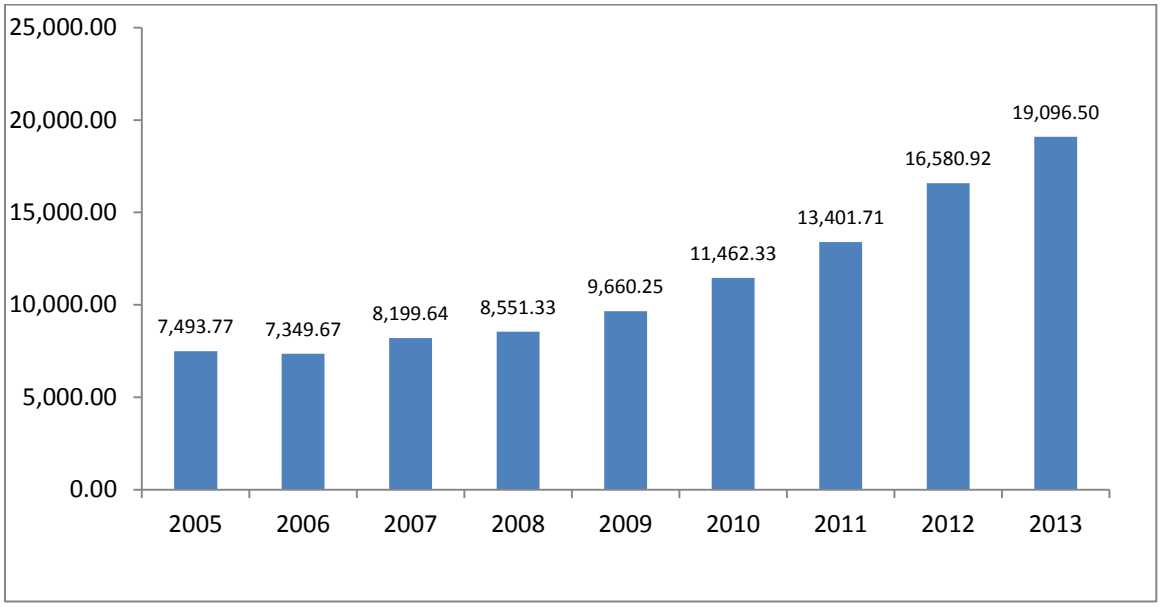

المصدر: النشرة الشهرية، وزارة المالية ٢٠١٤ البنك المركزي

الاستثمار الأجنبي المباشر: بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 14,616 مليون دينار خلال ٢٠٠٥-٢٠١٣، وفقاً لنشرات البنك المركزي. وبلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ما يعادل ١،٦٢٤ مليون دينار، حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذروتها في ٢٠٠٦ فبلغت ٢٥١٢,٧ مليون دينار إلا أنها انخفضت في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٦% تقريباً، فعاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليقارب ما كان عليه في عام ٢٠٠٥، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يقارب ٨% في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٢،٠٠٥ مليون دينار.

تراجعت التدفقات في عام ٢٠٠٩ إلى ١،٧١٣ مليون دينار بنسبة انخفاض تعادل ١٥%، ثم انخفضت مجددا في عام ٢٠١٠ ليصل حجم التدفقات إلى ١،١٧٢ مليون دينار فقط. ولم تتحسن الاستثمارات في عام ٢٠١١ حيث انخفضت بنسبة ١١% إلا أن عام ٢٠١٢ شهد زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت نسبتها ٢% تبعتها زيادة

أكبر في عام ٢٠١٣ حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١،٢٦٥ مليون دينار، بما يعادل نسبة نمو مقدارها ١٩% عن السنة السابقة، ويوضح الشكل ٣ أدناه حجم ومعل نمو الاستثمار الأجنبي في فترة ٢٠٠٥-٢٠١٣.[٢]

الشكل ٣: الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٠٥-٢٠١٣)

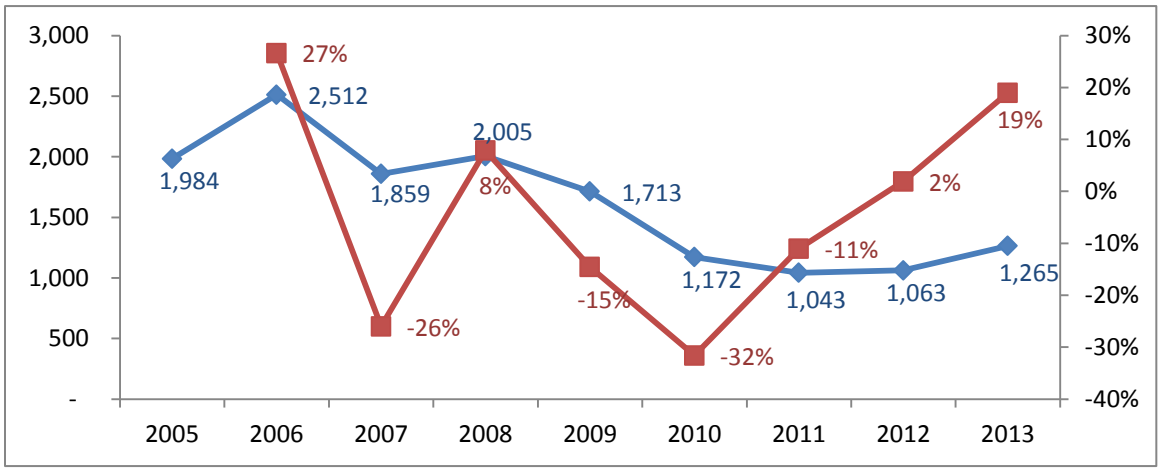

المصدر: قاعدة البيانات ٢٠١٤، البنك المركزي

العجز التجاري: تعرض الميزان التجاري إلى عدة تقلبات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣، حيث استمر العجز في التزايد كما يبين الشكل (٤) خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بمتوسط ٢٢% إلا انه انخفض بنسبة ١٣% في عام ٢٠٠٩ بمقدار ٦٣٥,٦ مليون دينار. وسرعان ما عاود العجز في الزيادة خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٣ ليصل إلى متوسط نمو بلغ ١٧%، وذلك بسبب النمو في الطلب على الواردات مع استقبال الأردن للاجئين من الدول الأخرى.

[٢] تختلف ارقام الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حسب المصدر، وبينما نستخدم أرقام البنك المركزي فإن هذه الأرقام تخالف أرقام مؤسسة تشجيع الاستثمار ويكمن سبب الاختلاف في أن الأخيرة تعتمد أرقام الاستثمار للمشاريع التي تنوي الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار وليس الاستثمارات الفعلية.

الشكل ٤: العجز في الحساب الجاري ٢٠٠٥-٢٠١٣

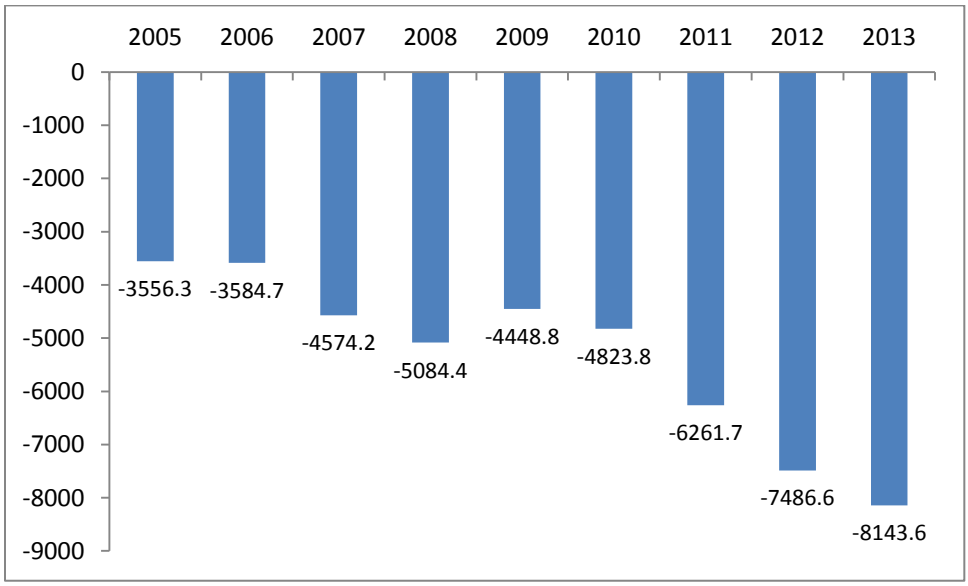

المصدر: قاعدة البيانات، البنك المركزي ٢٠١٤

مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index): ارتفع مؤشر أسعار المستهلك من ٩٤ إلى ١٣٠، أي ٣٦ نقطة، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، وحدثت أكبر زيادة في المؤشر في عام ٢٠٠٨، حيث ارتفع المعيار من ١٠٥ إلى ١١٩، أي بزيادة بلغت ١٤ نقطة. ويعتبر عام ٢٠٠٩ الفترة الوحيدة التي استقر فيها الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما السنة السابقة له، وكان هذا نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط في ذلك العام. وكانت تقلبات أسعار النفط مع إزالة الدعم تدريجياً مسببا رئيسا لحركة مؤشر أسعار المستهلك التصاعدية خلال هذه الفترة، وقد أثرت أيضاً القوة النسبية للدولار في المؤشر حيث أن أكثر من نصف الواردات غير مقومة بالدولار. ارتفع مؤشر أسعار المستهلك ٥ نقاط في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣٥، تبعه ارتفاع أكبر في عام ٢٠١٣ بمقدار ٨ نقاط. بلغ التضخم في عام ٢٠١٣ مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك إلى

٥,٦% في ٢٠١٣ بينما كان ٦,٥% في ٢٠١٢ مما يدل على تعامل الاقتصاد مع ارتفاع أسعار الطاقة. ويبين الشكل ٥ أدناه الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

الشكل٥: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٥-٢٠١٣)

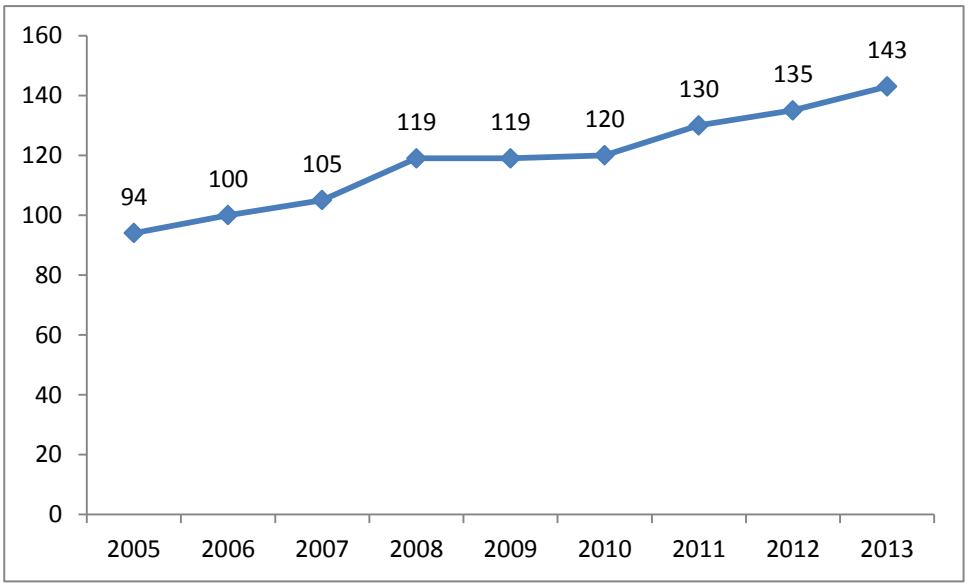

المصدر: قاعدة البيانات ٢٠١٤، البنك المركزي

معدل البطالة: يمكن وصف البطالة في الأردن بأنها ظاهرة مزمنة، حيث تراوحت معدلات البطالة بين ١٤,٨% و١٢,٢% خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، ويبين الشكل التالي معدلات البطالة الكلية في الأردن. ويعزى ذلك إلى عدة من الأسباب مثل التفاوت بين مهارات العاملين الذين يبحثون عن عمل وبين الطلب في سوق العمل، والذي يعتبر السبب الرئيسي في استمرار ارتفاع معدلات البطالة في الأردن.

ومن الواضح، وحسب العديد من الدراسات، أن العاطلين عن العمل في الأردن يفتقرون إلى المهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة. وعلاوة على ذلك، حين تتوافر فرص العمل فإنها تؤخذ من قبل العمال الأجانب، حيث يعادل أو يفوق عدد العمال الأجانب المتواجدين في الأردن عدد العاطلين عن العمل في الأردن ويتجاوز أيضاً عدد العاملين الأردنيين في الخليج. وبالإضافة، فإن يؤدي عدم وجود شبكات النقل العامة الملائمة إلى الحد من تنقل العمال من منطقة إلى أخرى، مما يقود إلى فوارق إقليمية في مجال التوظيف وفرص العمل. يوضح الشكل ٦ أدناه، معدل البطالة في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٤–الربع الثاني ٢٠١٣.

الشكل ٦: معدل البطالة في الأردن (٢٠٠٤–الربع الثاني من ٢٠١٣)

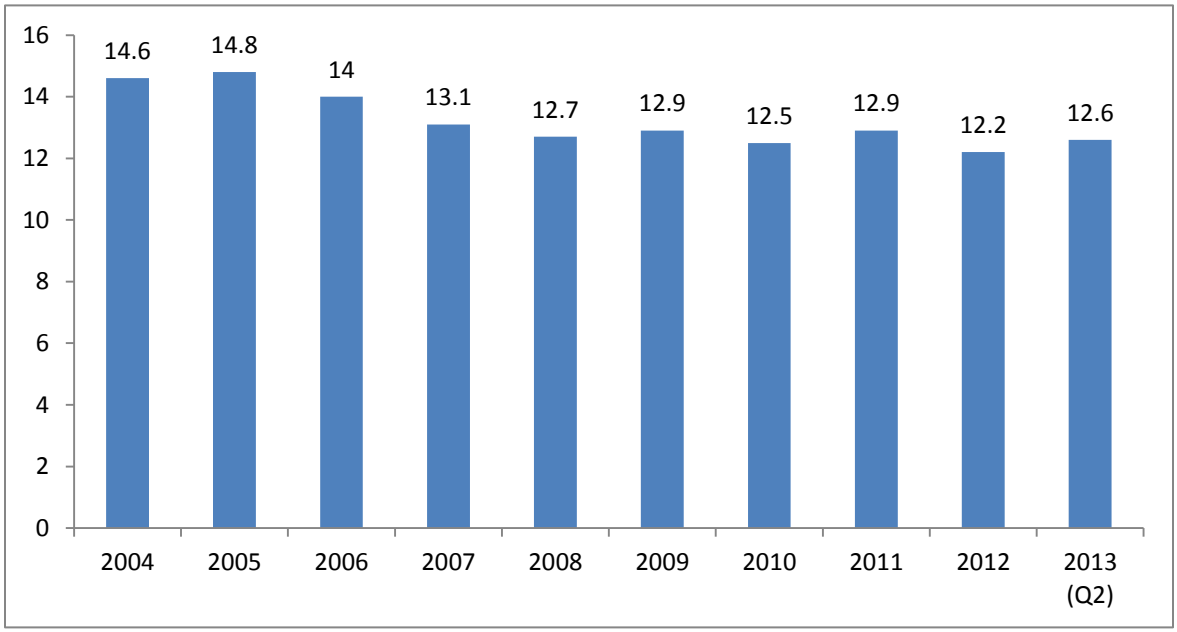

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤

من الواضح في ظل ما سبق أن الاقتصاد الأردني بحاجة إلى تحفيز وتنشيط وهو ما نصت عليه الرسالة الملكية السامية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤، " لقد كانت لهذه التبعات والظروف الاقتصادية الصعبة آثار واضحة على واقع ومستوى معيشة المواطنين. فأصبح الهمّ الأكبر والأولوية الأولى لدى المواطن اليوم الشأن الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية، والحصول على فرص عمل تؤمن له ولأفراد عائلته حياةً كريمةً وأملاً في مستقبل أفضل، وهذا ما لمسته من خلال جولاتي الميدانية المتواصلة؛ فارتفاع الأسعار والضغوط المالية على مواطنينا باتت واقعاً صعباً، يستوجب من الدولة بكل مؤسساتها تقديم الحلول والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من هذه الأعباء."

يستعرض الفصل الثاني ترتيب الأردن في التقارير الدولية (تقرير التنافسية العالمي وتقرير بيئة الأعمال).

الفصل الثاني: ترتيب الأردن في التقارير الدولية

تقرير التنافسية العالمي(GCR)

يبين الجدول ٢ أدناه ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي٢٠١١-٢٠١٤ حسب البنود التفصيلية التي يرتكز عليها التقرير.

جدول ٢: المؤشرات الرئيسية لتقرير التنافسية العالمية

السنة	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٠١٣ / ٢٠١٤	نسبة التغير
المتطلبات الأساسية	**٦١**	**٦٦**	**٧٦**	**- ١٥**
المؤسسات	٤٥	٤٢	٣٨	٧
البنية التحتية	٥٩	٦٠	٥٤	٥
بيئة الاقتصاد الكلي	٩٧	١١٢	١٣٨	- ٤١
الصحة والتعليم الأساسي	٧٢	٥٦	٦٥	٧
معززات الكفاءة	**٧٨**	**٧٠**	**٧٠**	**٨**
التعليم العالي والتدريب	٥٩	٥٥	٥٦	٣
كفاءة السوق	٥٤	٤٤	٣٩	١٥
كفاءة سوق العمل	١٠٧	١٠١	١٠١	٦
تطوير السوق المالي	٦١	٦٥	٧٩	- ١٨
الاستعداد التكنولوجي	٤٥	٦٩	٧٠	- ٢٥
حجم السوق	٥٩	٨٤	٨٧	- ٢٨
عوامل الابتكار والتطور	**٩٧**	**٥٢**	**٥١**	**٤٦**
تطوير بيئة الأعمال	٧٢	٥٥	٤٧	٢٥
الابتكار	٧٨	٥٧	٥٣	٢٥

المصدر: تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١١-٢٠١٢

وفقاً للتقرير احتل الأردن المرتبة ٦١، من أصل ١٤٢ بلداً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وتراجع تصنيفه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ليحتل المرتبة ٦٦، من أصل ١٤٤ دولة. وشهدت الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ تراجعا أكبر ليصل ترتيب الأردن ٧٦ من أصل ١٤٨ دولة مما يعني انخفاض ترتيب الأردن ١٥ مركز على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

يظهر أكبر تراجع في فرق الأداء خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٤، بشكل عام، في المتطلب الأساسي: بيئة الاقتصاد الكلي(-41 مركز). كما يعد "الاستعداد التكنولوجي" و"حجم السوق" من مؤشرات معززات الكفاءة التي تحتاج إلى تحسين أكبر(-٢٥،-٢٨ على التوالي) بينما يتبين من التقرير تعزيز الأردن لعوامل الابتكار والتطور على مر السنين حيث تحسن تصنيف الأردن بفارق ٤٦ موقع في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

عانى الأردن من انخفاض كبير في موقعه في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يتناول مختلف جوانب بيئة الأعمال وما يؤثر على أداء الشركات أو مؤسسات الأعمال. وعند النظر إلى بند "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"، أحد أهم مؤشرات التقرير، يتبين أن الأردن عانى من انخفاض مطرد في تصنيفه في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وأخذ بالتذبذب حتى عام ٢٠١٣ فانخفض بشكل إجمالي من المركز ٧٣ في ٢٠٠٥ إلى ١٠٦ في ٢٠١٣.

الجدول ٣: المؤشرات الرئيسية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال

المؤشرات الرئيسية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	73	74	78	80	101	100	111	٩٦	١٠٦
بدء المشروع	127	133	133	133	119	125	127	٩٥	١٠٣
استخراج تراخيص البناء	68	71	70	71	116	92	92	٩٣	١٠٢
توظيف العمال	30	45	30	45	48	51	N/A	N/A	N/A
تسجيل الممتلكات	110	106	110	109	105	106	106	١٠١	١٠٢
الحصول على الائتمان	76	80	83	84	125	127	128	١٥٠	١٦٧
حماية المستثمرين	114	105	118	107	114	119	120	١٢٢	١٢٨
دفع الضرائب	16	19	18	19	22	26	29	٢١	٣٥
التجارة عبر الحدود	85	51	78	59	77	71	77	٥٨	٥٢
تنفيذ العقود	72	128	75	128	129	124	129	١٣٠	١٢٩
تسوية حالات الإعسار	79	84	84	87	96	96	98	١٠٤	١١٢
الدول المشاركة	135	155	175	178	181	183	183	183	١٨٥

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١١، مجموعة البنك الدولي

وعند مقارنة تقرير عام ٢٠٠٥ مع تقرير ٢٠١٣، يتبين أن الأردن شهد تحسينات طفيفة في بدء المشاريع وتسجيل الممتلكات والتجارة عبر الحدود. ومع ذلك، فقد أظهرت جميع

المؤشرات الأخرى تراجعاً في التصنيف. وقد شهد مؤشر "الحصول على الائتمان" أكبر انخفاض بين المؤشرات، حيث تراجع تصنيف الأردن ٩١ مركزاً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

وتبين مراجعة هذه المتغيرات على مدى فترة عام واحد ٢٠١٢-٢٠١٣، انخفاض جميع المؤشرات باستثناء "التجارة عبر الحدود" و"تنفيذ العقود". وجاء أكبر انخفاض في "الحصول على الائتمان"، الذي انخفض ١٧ مركزاً من المرتبة ١٥٠ في العام ٢٠١٢ ليصل إلى المرتبة ١٦٧ في عام ٢٠١٣.

الفصل الثالث: مصفوفة الإجراءات اللازمة لتحسين تنافسية الأردن وبيئة الأعمال

محور بيئة الأعمال والاستثمار

"وفي ضوء ما أشرنا له من تحديات راهنة، وانطلاقاً من حرصنا على استمرار العمل لتطوير أداء اقتصادنا الوطني ورسم نهج مستقبلي وتأمين الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأبناء وبنات أردننا الحبيب، فقد بات ملحاً قيام الحكومة بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويحسن من تنافسية اقتصادنا الوطني، ويُعزز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة..... للوصول إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ وفق برنامج زمني محدد، وبأولويات واضحة، تُبنى على خطوات تنفيذ متسلسلة، يتم متابعة تقييمها بشكل مؤسسي، وتكون ملزمة للحكومات. مشدداً على أهمية اعتماد المساءلة لقياس مستوى التقدم والإنجاز، والتشاركية في تحمل المسؤولية، وتجاوز الثغرات في المستقبل.

من رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين للحكومة في ٢٩ آذار ٢٠١٤

يبين العامود الأول ترتيب الأردن حسب المؤشر، ويبين الثاني الجهة المسئولة بينما يقدم العامود الثالث شرح للإجراء.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
عبء الإجراءات الحكومية **(يقيس المؤشر العبء الذي يواجهه قطاع الأعمال من جرّاء الالتزام بالمتطلبات الإدارية التي تفرضها الحكومة كالتصاريح والتعليمات وغيرها)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام** ٢٠١٠/٢٠١١: ١٣٩/٥٠ **2014/2013**: 148/36 **فرق الأداء**: +14	**وزارة الصناعة والتجارة** **ودائرة مراقبة الشركات**	١. تفعيل قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ (قانون المعلومات الائتمانية) حيث انه صدرت تعليماته ولم تنفذ، وتم اختيار الشركة ولكنها لم تبدأ بالعمل بعد.
		٢. تطوير الخدمة الذاتية للمراجعين في وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات والتي تمكنهم من الحصول على كافة الوثائق الخاصة بشركاتهم دون الحاجة إلى الانتظار ومراجعة موظف الدائرة.
		٣. تفعيل تعميم رقم المنشأة المعتمد في وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات من أجل أن يكون معيار أو رقم موحد لدى جميع الجهات الحكومية.
		٤. إقرار نظام التشاور الذي ينظم عمليات وضع السياسات العامة ومن ثم صياغتها، وتحديد أدوار الجهات العامة الأخرى من ديوان التشريع، وتحديد دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تلك العملية.
	وزارة تطوير القطاع العام	٥. تفعيل مكاتب خدمة الجمهور في الدوائر الحكومية. ورغم انه تم تطبيقها في بعض الدوائر إلا انه لم يتم تفعيلها في جميع الدوائر بعد.
		٦. إعداد دليل إرشادي لكيفية إنشاء وإدارة وإدامة مكاتب خدمة الجمهور وتعميمه على كافة الدوائر الحكومية.
	مؤسسة تشجع الاستثمار	٧. تحديث الموقع الالكتروني لمؤسسة تشجيع الاستثمار وكتيباتها ونشراتها الاستثمارية لتضم معلومات دقيقة وحديثة عن القطاعات الاقتصادية. وقد حصل تحسن طفيف في المواقع ولكنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب بعد.
		٨. تقسيم قانون تشجيع الاستثمار إلى جزأين، واحد يصدر حول إدارة وإجراءات المؤسسة، والثاني حول الحوافز الممنوحة للمستثمر، وتقليل عدد المراجعات للتشريع وإعلان ذلك في الموقع الالكتروني للهيئة وكتيباتها ونشراتها الاستثمارية.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
		٩. مراجعة مشروع قانون الاستثمار الجديد ليصبح التسجيل هو تصريح ببدء العمل.
		١٠. إنشاء "وحدة دعم السياسات الاستثمارية" ضمن مؤسسة تشجيع الاستثمار وذلك لتحليل القدرة التنافسية والمعلومات التشريعية وتحديد المعوقات وأوجه القصور القانونية في عمليات الاستثمار، ووضع مقترحات وحلول لحل هذه المعوقات.
		١١. تحديث الخارطة الاستثمارية من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي يتم العمل عليها الآن.
	دائرة مراقبة الشركات	١٢. السير بالإجراءات اللازمة لإصدار قانون التأمين والذي يتضمن أحكاماً تعالج مبادئ عقد التأمين من ناحية والرقابة والإشراف على قطاع التأمين من ناحية أخرى كما يتضمن أحكاماً تعزز وجود بيئة تشريعية تشجع على الاستثمار بقطاع التأمين.
		١٣. الأخذ بالتعديلات المقترحة من هيئة التأمين السابقة على مشروع قانون الشركات والتي تساهم في توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمارات، ومنها تبني نوع جديد من الشركات يعرف بشركة الأقسام المحمية (Protected Cell Company)
		١٤. تبني مفهوم الشركة القابضة المختلطة (Mixed Holding Company).
	وزارة الصناعة والتجارة	١٥. تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني عند سن القوانين أو تعديلها، هذا بالإضافة إلى عرض مسودات القوانين من خلال المواقع الالكترونية لحصر الرأي العام.
	ودائرة مراقبة الشركات **ووزارة تطوير القطاع العام** **ومؤسسة تشجيع الاستثمار** **ووزارة العدل**	١٦. تفعيل مبدأ مقصلة التشريعات غير اللازمة (Regulatory Guillotine) الذي قام بعرضه برنامج التنمية الاقتصادية الممول من USAID وبالتعاون مع كافة الجهات المعنية، و ذلك من خلال حصر البيانات التشريعية وإجراء سلسلة من المراجعات لتقديم التوصيات بإجراء التغييرات المناسبة للتشريعات الموجودة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل حجم المعلومات التي تطلبها الحكومة من المستفيدين وبتم ذلك من خلال جمع كل الوثائق التشريعية من الوزارات بهدف جعلها متاحة للعامة للقطاع الخاص. حيث انه وبتفعيلة سيتم إلغاء

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
		التشريعات غير المستفاد منه وغير الضرورية وتحديث التعليمات واللوائح لضمان مواكبتها مع التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية
		١٧. العدول عن إصدار التعليمات إلى إصدار أنظمة لكي تناقش في رئاسة الوزراء وبالتالي تكون مستقرة تشريعياً، وضمان الإسراع في إقرار الأنظمة والتعليمات والقرارات وتعديلاتها وإعطاء التشريعات ذات البعد الاقتصادي والاستثماري صفة الاستعجال ضمن المسارات التشريعية.
		١٨. تحديث المعلومات والإجراءات على المواقع الالكترونية لكافة الجهات الحكومية حتى يتسنى للمراجعين معرفة آخر التعديلات على الإجراءات بسهولة وشفافية.
كفاءة وفعالية أعضاء مجلس الإدارة **(يقيّم مدى مساهمة أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين في الشركة في إدارة الشركة)** **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام** **٢٠١٠/٢٠١١:** ١٣٩/٨١ **2014/2013:** 148/104 **فرق الأداء:** -23	**وزارة الصناعة والتجارة** **ودائرة مراقبة الشركات** **وغرف التجارة** **وغرف الصناعة**	١. مراجعة قانون الشركات بحيث لا يكون هناك حد أدنى وإلغاء متطلب الإيداع البنكي.
		٢. جعل التسجيل للشركات لدى دائرة مراقبة الشركات الكترونيا بالكامل.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
مدى هيمنة الشركات على السوق **(يقيّم المؤشر مدى توزّع النشاط الاقتصادي على عدد من الشركات وعدم تمحور الأنشطة ضمن مجموعة صغيرة من الشركات)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام** **٢٠١٠/٢٠١١**: ١٣٩/٥٨ **2014/2013**: 148/40 **فرق الأداء**: +18	**وزارة الصناعة والتجارة** **وغرف التجارة** **وغرف الصناعة**	١. عدم منح احتكارات مستقبلية إلا في الحالات الحرجة والتي تتم دراستها من ناحية التكلفة والمنفعة على المدى الطويل.
كفاءة سياسات منع الاحتكار **(يقيس المؤشر مدى كفاءة سياسات منع الاحتكار في تعزيز المنافسة لقطاع الأعمال)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام** **٢٠١٠/٢٠١١**: ١٣٩/٥١ **2014/2013**: 148/45 **فرق الأداء**: +6	**وزارة الصناعة والتجارة**	١. تحويل مديرية المنافسة إلى هيئة والنظر في حذف أو دمج هيئات تنظيمية قطاعية لتوفير الموارد وإنهاء التضاربات التنظيمية، وذلك تماشياً مع توصيات الأجندة الوطنية وتفعيل قانون المنافسة بشكل أفضل. ٢. تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم الفني لها والدعم المالي عن طريق توفير القروض الميسرة.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
الوقت المستغرق لبدء الأعمال (بالأيام) **المصدر:** تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **القيمة للأردن عام ٢٠١٠:** ١٣ يوم **القيمة للأردن عام 2014:** 12 يوم **فرق أداء الأردن بين عامين 2011 و2014:** انخفض الوقت المستغرق لبدء الأعمال بمقدار يوم واحد مقارنة بنتائج الأردن لعام 2011	**وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** **ووزارة الصناعة والتجارة**	١. العمل على تعديل قانون المعاملات الالكترونية لمراعاة مفهوم التوقيع والدفع الالكتروني.
	وزارة الصناعة والتجارة **ودائرة مراقبة الشركات**	٢. اللجوء إلى التسجيل الالكتروني حال تعديل نصوص قانون المعاملات الالكترونية.
		٣. اعتماد التصنيف القياسي الموحد للأنشطة الاقتصادية بين كافة الجهات الحكومية المعنية لتخفيف مشكلة الموافقات المسبقة لبدء المشاريع التجارية والقضاء على التعارض في مفهوم الغايات للشركات القائمة بين الجهات الرسمية ذات العلاقة كأمانة عمان الكبرى والبلديات وغرفتي التجارة والصناعة.
	هيئة المناطق التنموية	٤. اعتماد إجراءات معيارية لتقليل الوقت اللازم لتسجيل شركة علما بأن عدد الإجراءات هو (١) للأنشطة غير المحظورة أو المقيدة.
		٥. تكملة وضع أسس وشروط ومتطلبات فنية ميسرة للحصول على التراخيص المطلوبة.
		٦. إبرام مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية لضمان خدمة النافذة الواحدة ضمن الهيئة. ولقد صدرت التعليمات بخصوص ذلك، ولكنها لم تطبق بعد.
الوقت المستغرق لبدء الأعمال (بالأيام)	**مؤسسة تشجيع الاستثمار**	٧. تطوير أداء النافذة الاستثمارية من خلال إصدار دليل متطلبات تسجيل وترخيص المشاريع، أتمتة أعمال النافذة، إنشاء بوابة اتصال للنافذة على مدار الساعة، زيادة عدد المندوبين من الدوائر الحكومية ورفع الصلاحيات الممنوحة لهم.
		٨. مراجعة قانون الاستثمار ليتم التسجيل والترخيص معا في النافذة الموحدة في ذات اليوم (يوم عمل واحد).
	وزارة الصناعة والتجارة **ودائرة مراقبة الشركات**	٩. إعادة دراسة مفهوم رخصة المهن اللازمة لمباشرة الأعمال ومفهوم الرقابة والتفتيش (Post inspection) وتعديل القوانين والأنظمة اللازمة، من حيث إعطاء التراخيص المسبقة للمهن أو المشاريع الاستثمارية ذات الخطورة المنخفضة.
		١٠. إصدار تراخيص المهن لفترات زمنية أطول لثلاث أو خمس سنوات.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
	ومؤسسة تشجيع الاستثمار **وأمانة عمان الكبرى والبلديات**	١١. اعتماد مبدأ التسجيل كإذن بممارسة العمل والترخيص لاحقا إلا في حالات صناعات ثقيلة ذات أثر بيئي مضر وحينها يطلب عمل دراسة بيئية حسب شروط محددة تصدر في كتيب إرشادات.
		١٢. السماح بالعمل من المنزل للسيدات ومقدمي الخدمات في المحافظات لرفع نسبة الاقتصاد المنظم وتسهيل الدخول إلى الأعمال وتعظيم مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل منظم.
		١٣. تقييم الأنشطة والمعاملات لتحديد فترة زمنية للرد على المعاملات (حسب خصوصيتها) والالتزام بتطبيق قاعدة أن عدم الرد على المعاملات المتعلقة بالأنشطة متدنية الخطورة خلال ٢٤ ساعة يعتبر قبول.
مدى انتشار القيود التجارية **(يقيس هذا المؤشر مدى قدرة قيود الرسوم الجمركية وغير الجمركية من الحد من قدرة السلع المستوردة للتنافس في الأسواق المحلية)** **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام** **٢٠١٠/٢٠١١:** ١٣٩/٨٤ **2014/2013:** 148/55 **فرق الأداء:** +29	**دائرة الجمارك الأردنية**	١. تطوير إجراءات عمل الجمارك المتداخلة مع إجراءات عمل الدوائر الاخرى ذات العلاقة ليصبح متلقي الخدمة يتعامل مع مرجع واحد عند التخليص على البضائع من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة في مركزين جمركيين إضافيين ليصبح العدد الكلي للمراكز الجمركية المطبقة للنظام (١١) مركز.
		٢. تطوير إجراءات سير المعاملات الجمركية وتقليل وقت إنجازها والتخفيف على متلقي الخدمة عناء الانتقال من مكان لآخر للحصول على الموافقات المطلوبة وذلك من خلال تطبيق نظام خدمة الزبائن في الدائرة وسبعة مراكز جمركية ليصبح عدد الخدمات المقدمة الكترونياً (٦٥) خدمة.
		٣. تحسين إجراءات الجمارك للتعاملات المالية لمتلقي الخدمة وذلك بالربط الالكتروني مع بنكين تجاريين إضافيين ليصبح عدد البنوك الكلي المرتبط الكترونياً مع الدائرة (٧) بنوك تجارية.
		٤. تحسين وتطوير العمل مع شركاء الجمارك من المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية لغايات تسهيل الإجراءات وتخفيف إعداد الوثائق ورفع سوية الضبط والرقابة وتقليل التزوير وذلك من خلال الربط الالكتروني مع (٣) مؤسسات حكومية إضافية.
	دائرة الجمارك الأردنية	٥. التوسع في تفويض الصلاحيات لمدراء المديريات والمراكز الجمركية للتسهيل على متلقي الخدمة وتطبيق مبدأ اللامركزية.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
مدى انتشار القيود التجارية		٦. التوسع بإضافة خدمات الكترونية لمتلقي الخدمة على موقع دائرة الجمارك الالكتروني، بإضافة عدة خدمات الكترونية جديدة مثل الاستفسار عن معاملة وتقديم طلب تجديد شركة تخليص وغيرها من الخدمات.
		٧. تطوير إجراءات العمل الجمركي مع دول الجوار لغايات تقليل وقت انجاز المعاملات ومنع التكرارات في الإدخال وتقليل إعداد الوثائق وزيادة الضبط والحد من حالات التزوير من خلال الربط مع جمارك الدول المجاورة.
	وزارة الصناعة والتجارة **ودائرة الجمارك الأردنية**	٨. اعتماد النافذة الالكترونية الموحدة للتجارة (الاستيراد والتصدير)
		٩. اعتماد الربط الالكتروني بين الوزارة ودائرة الجمارك العامة مما يقلل الوقت اللازم لمعاملات الاستيراد والتصدير.
	وزارة الصحة **ووزارة الزراعة** **ومؤسسة المواصفات والمقاييس** **ومديرية الغذاء والدواء**	١٠. تعميم فكرة القوائم الذهبية لدى الدوائر الأخرى المشاركة مع الجمارك بالعمل كالمواصفات والمقاييس ومديرية الغذاء والدواء ووزارة الزراعة وذلك مكافأةً للشركات الملتزمة بالمواصفات بتسريع إجراءات الاستيراد والتصدير لهم.
		١١. إعادة النظر وتوحيد معايير الانتقاء لفحص العينات لأغراض تصدير المنتج أو استيراده بهدف أن لا تتجاوز العينات النسب المعمول بها عالميا ولا تفحص العينة أكثر من مرة.
مدى انتشار وتطور العناقيد(Clusters) في الاقتصاد **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١:** ١٣٩/٧١ **2014/2013:** ١٤٨/27	**وزارة الصناعة والتجارة** **والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية** **وغرف التجارة**	١. تنفذ الوزارة مشروع ربط المصانع ببرامج الدعم والمساعدات لتعزيز تنافسيتها وتوعية القطاعات الصناعية حول برامج الدعم وطرق الاستفادة منها.
		٢. التوسع في تطبيق برنامج دعم الصادرات عن طريق إعفاءها من ضريبة الدخل (سلع وخدمات) علما بان البرنامج متوافق مع اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. وهنالك قرار بتمديد الإعفاء الجمركي مؤخرا من قبل الحكومة.
		٣. دعم إنشاء تجمع لتصدير منتجات تكنولوجيا المعلومات (ICT Consortium).

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
فرق الأداء:+44	**وغرف الصناعة**	٤. تفعيل برنامج الترابطات الوطنية (National Linkages Program) ونشاط متخصص لتحفيز تأسيس تجمعات تصديرية (Export Consortia) حيث يوجد ٣ تجمعات عاملة حاليا وذلك ضمن برنامج تحديث وتطوير الصناعة JUMP I.
		٥. إنشاء صناديق لدعم العناقيد ووضع مخصصات في الموازنة لدعم العناقيد الصناعية.
مدى انتشار وتطور العناقيد(Clusters) في الاقتصاد		٦. إدخال مبدأ العناقيد الصناعية إلى المخططات الإستراتيجية لدى المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة.
		٧. ربط إجراءات تحسين العناقيد بالموازنة.
	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٨. إصدار نشرات تحليل الفجوة (Gap Analysis) سنوياً على مستوى القطاعات والاقتصاد الكلي.
الوقت المستغرق لإنفاذ العقود (بالأيام) **المصدر:** تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **القيمة للأردن عام ٢٠١٠:** ٦٨٩ يوم **القيمة للأردن عام ٢٠١٤:** ٦٨٩ يوم **فرق الأداء:** ٠ **الوقت المستغرق لإنفاذ العقود (بالأيام)**	**وزارة العدل**	١. إعداد التعديلات اللازمة وصياغة المشروع المعدل لكل تشريع وهي: i. قانون أصول المحاكمات الجزائية. ii. قانون العقوبات. iii. قانون الكاتب العدل.
	وزارة العدل	٢. إنشاء وتفعيل إدارات وساطة في محكمة بداية عمان ومحاكم البداية الأربعة في عمان (شرق وجنوب وغرب وشمال) وزيادة أعداد الوسطاء من القضاة والوسطاء الخصوصيون وتدريبهم على المهارات اللازمة لنجاح الوساطة.
		٣. تفعيل هيئة التحكيم ليتم فصل النزاعات خارج المحاكم

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
تكلفة الحصول على تراخيص البناء (%من متوسط الدخل القومي للفرد) **المصدر:** تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **القيمة للأردن عام ٢٠١٠:** %٦٩٧,١ **القيمة للأردن عام ٢٠١٤:** %٤٩٩,٥ **فرق أداء الأردن بين عامين 2011 و ٢٠١٤:** انخفضت بما يعادل 197.6%	**هيئة المناطق التنموية**	١. إصدار إجراءات معيارية لإصدار رخص الأعمار منذ تاريخ استكمال الوثائق.
		٢. اعتماد إجراءات معيارية لتراخيص البناء ووضع أسس وشروط ومتطلبات فنية ميسرة للحصول على التراخيص المطلوبة.
		٣. إبرام مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية لضمان خدمة النافذة الواحدة.
	أمانة عمان الكبرى والبلديات	٤. دراسة ومراجعة عمليات الترخيص تمهيدا لأتمتة عمليات الترخيص على نطاق واسع يشمل كافة الجهات ذات العلاقة.
		٥. مراجعة التشريعات القائمة ودراسة إمكانية تعديلها بما يحقق التبسيط والتسهيل في الإجراءات الإدارية.
		٦. تدريب ضباط الارتباط على إجراءات خدمة النافذة الواحدة وتفويضهم صلاحيات أكبر.
تكلفة الحصول على تراخيص البناء (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	**أمانة عمان الكبرى والبلديات**	٧. بدء تقديم خدمة النافذة الواحدة في المناطق بشكل تجريبي ومن ثم إطلاقها في المناطق بشكل رسمي وعلى مراحل.
		٨. توقيع مذكرة التفاهم مع نقابة المهندسين لتسهيل إجراءات تدقيق معاملات تراخيص الأبنية.
		٩. تجهيز وتوقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات الخدمات (الاتصالات، مياهنا، وغيرها) لتسهيل إجراءات التأكد من خلو الأرض من الخدمات وكل ما يتعلق بإجراءات التراخيص.
تكلفة الحصول على تراخيص البناء (%من متوسط الدخل	**أمانة عمان الكبرى والبلديات**	١٠. تحديد الفترة الزمنية التي يستغرقها كل إجراء من الإجراءات المتعلقة بالتراخيص وإعادة الترخيص وتخفيضها حسب أفضل الممارسات وجعلها الكترونية والالتزام بذلك.
		١١. تبسيط إجراءات وتقليل عدد الوثائق المطلوبة عند إعادة الترخيص.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
القومي للفرد)	**وهيئة المناطق التنموية**	١٢. إعطاء التراخيص المسبقة للمهن أو المشاريع الاستثمارية ذات الخطورة المنخفضة والمتوسطة مع تعهد صاحب الترخيص باستكمال المتطلبات خلال ٦ شهور من بدء العمل/التسجيل وإلا تعتبر الرخصة باطلة.
		١٣. اعتماد معايير لتصنيف المنشآت حسب الخطورة يكون مبني على عدة عوامل منها (تاريخ المنشأة في الالتزام بالتعليمات، طبيعة عمل المنشأة...) بحيث تمنح المنشآت ذات الخطورة المنخفضة امتيازات متعلقة بالترخيص لأول مرة أو تجديد الترخيص بما يضمن الإسراع في الإجراءات.
تسجيل ونقل العقارات **المصدر**: تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ١٨٣/١٠٦ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٤:** ١٨٩/١٠٤ **فرق أداء الأردن بين عامين 2012 و٢٠١٣:** +٢	**دائرة الأراضي والمساحة**	١. تفعيل التعميم المتعلق بتملك الشركات لتخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل العقارات من ٧ إلى ٦ إجراءات.
		٢. تفويض المدير العام بالموافقة على شراء الشركات وتخفيض عدد الأيام لكشف تقدير القيم ليصبح يومين فقط وذلك من أجل تخفيض الوقت اللازم لتسجيل أو نقل العقار من ٢١ يوم إلى ١٧ يوم.
		٣. إعادة النظر في أن تكون الرسوم مبلغ محدد وليس نسبة كما ذكر آنفاً وذلك استجابةً إلى أفضل الممارسات المطبقة عالمياً.
الوقت اللازم لإغلاق وتصفية الأعمال بالسنوات **المصدر**: تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **القيمة للأردن عام ٢٠١٠:** ٤,٣ سنة **القيمة للأردن عام 2014:** ٣,٠	**وزارة الصناعة والتجارة** **ودائرة مراقبة الشركات** **وغرف التجارة** **وغرف الصناعة**	١. العمل على برنامج محوسب لمتابعة أعمال تصفية الشركات وإصدار نظام للتصفية سنداً لأحكام قانون الشركات وتأهيل مصفي الشركات وفقاً لضوابط محددة يجري دراستها.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
سنة **فرق أداء الأردن بين عامين 2011 و2014:** ١,٣ سنة		٢. مراجعة وإقرار قانون الإفلاس والإعسار وعلى أساس أفضل الممارسات الدولية وتطبيقه وذلك على وجه السرعة لكي يسهل تحريك الموارد الاقتصادية من نشاط إلى آخر ويتضمن هذا القانون كذلك إعادة الهيكلة للشركات المتعثرة من خلال إلغاء مواد في قانوني التجارة والشركات، وتوضيح مواضيع التوقف عن الدفع وأولويات توزيع الديون وذلك حسب مسودة القانون المقدمة منذ عام ٢٠٠٩، والتي تمت تطبيق مبادئ التشاور عليها من قبل دائرة مراقبة الشركات مع العلم انه وقد بدأ العمل على هذا الأمر في الوقت الحالي.
		٣. التنسيق الفعال بين الجهات ذات العلاقة للموافقة على قرار شطب الشركات كدائرة ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي والجمارك وأمانة عمان الكبرى والبلديات.
		٤. توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية مدققي الحسابات وتوقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتأهيل المصفين.

محور السياسات المالية والنقدية

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
مجموع الدين العام الحكومي **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١:** ١٣٩/١٠٦ **مرتبة الأردن لعام 2014/2013:** ١٤٨/127 **فرق الأداء:** -21	**وزارة المالية**	١. الاستمرار بالسير نحو مبادلة الدين الخارجي بمشاريع تنموية ترصد في الموازنة.
		٢.الاستمرار في تعزيز وبناء القدرات المؤسسية لوزارة المالية فيما يتعلق بملف إدارة الدين.
		٣. الاستمرار في العمل على تخفيض الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
		٤.استمرار الموازنة بين الاقتراض الداخلي والخارجي وفقاً للسقوف المحددة بقانون الدين العام والأخذ بعين الاعتبار فترات الاستحقاق للقروض والأعباء المترتبة عليها.
		٥. تخفيض معدلات الإنفاق الجاري الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والتركيز على الإنفاق ذو القيمة المضافة مع محركات النمو.
مجموع الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج **المصدر**: الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** 58/38 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** ٦٠/٤٥ **فرق الأداء:** -7	**وزارة المالية**	١.إعادة النظر من قبل وزارة المالية بإصدار سندات خزينة (T-Bills) ملزمة في بداية السنة (بالتوازي مع صدور قانون الموازنة) وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي وتكون ملزمة وغير قابلة للتغيير، مما سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار في إدارة الدين العام، فضلا عن إنفاق الميزانية خصوصا عندما يتعلق الأمر بتغطية العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض الداخلي، أو الاقتراض من الخارج.

الدين العام الداخلي للحكومة المركزية **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ٥٨/٣٧ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** 60/٤١ **فرق الأداء:** -4	**وزارة المالية**	١. التخفيف من حدة تأثير الدين الداخلي في المزاحمة للقطاع الخاص، والتوجه نحو الاقتراض الخارجي المدروس.
		٢. الاستمرار بالتنسيق بين كافة الجهات المعنية لتطوير البيئة التشريعية والقانونية والسوق المالي المحلي لإيجاد أدوات جديدة للاقتراض الخارجي.
		٣. سداد الديون الداخلية ذات معدلات الفائدة المرتفعة نسبياً من خلال ديون خارجية.
		٤. ربط الاستدانة الداخلية بتمويل المشاريع الكبرى فقط ذات الجدوى الاقتصادية التي تغطي كلفة الدين.
الدين العام الخارجي للحكومة المركزية **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ٥٨/٤٩ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** ٦٠/٤٠ **فرق الأداء:** +9	**وزارة المالية**	١. الاقتراض فقط للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية وبشروط ميسره لدعم الموازنة.
		٢. إعادة هيكلة دائرة الدين العام في وزارة المالية، لما له من أثر إيجابي على إدارة الدين العام وخصوصاً أن هذه الدائرة مسؤولة عن إعداد إستراتيجية الدين العام متوسطة الأجل حيث أنها بحاجة إلى مزيد من الخبراء الماليين.
		٣. ربط الدين الخارجي بالاستدانة للمشاريع التنموية فقط والتي يغطي العائد الاقتصادي عليها كلفة الدين.
دفع الضرائب (الوقت بالساعات سنوياً)	**دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**	١. الاستمرار في تطبيق وتحسين نظام الدفع الالكتروني.

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **القيمة للأردن عام ٢٠١٠:** ١٠١ ساعات **القيمة للأردن عام 2014:** ١٥١ ساعات **فرق الأداء:** -50 ساعة		٢.تقديم الإقرارات الكترونياً وإشعار المكلف الكترونيا بالاستلام.
		٣.الالتزام بنسبة لا تزيد عن ٥% من التدقيق من قبل وزارة المالية على الكشوفات الضريبة مع العلم أنه في الوقت الحالي يصعب الالتزام بهذه النسبة ولكن سيتم العمل على تخفيضها بصورة تدريجية سنوياً في ضوء الالتزام لدى المكلفين.
دفع الضرائب (معدل الضريبة(نسبة من الأرباح)) **المصدر**: تقرير ممارسة الأعمال (IFC) **القيمة للأردن عام ٢٠١٠ :** ٣١,١% **القيمة للأردن عام 2014 :** 28.9% **فرق الأداء:** -2.2%	**دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**	١. مراجعة قانون ضريبة الدخل والمبيعات والالتزام بما يتم الاتفاق عليه لعشر سنوات، وعدم رفع الضرائب، والابتعاد عن النهج التمييزي والجبائي لصالح تشجيع الاقتصاد الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر.
الضريبة العامة على المبيعات **المصدر**: الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ٥٨/١٤ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** ٦٠/٥٧ **فرق الأداء:** -43	**دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**	١. تطبيق أسلوب الدفع الالكتروني لكافة مديريات الدائرة.

معدل الضريبة الإجمالي **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/2011:** ١٣٩/٩٢ **:2014/2013** 148/30 **فرق الأداء:** +62	**دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**	١. سيتم إصدار قانون دائم بدلا من القانون المؤقت وذلك لإضفاء الاستقرار التشريعي عليه مع الحفاظ على كل ما جاء في القانون الحالي المؤقت من مزايا كما ذكر آنفاً. ٣. ربط معدلات ونسب وانتشار الضرائب بحيث لا تزداد عما هي عليه الآن، ووضع خطة متوسطة الأمد لتخفيضها وتخفيض عبئها على المواطن.
التهرب الضريبي **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** 58/٣٨ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** ٦٠/٢٨ **فرق الأداء:** +10	**دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**	١. استكمال مراحل تطبيق نظام تتبع التدقيق الالكتروني ATS (Audit Tracking System) في باقي مديريات الدائرة الفنية ومن مزاياه القدرة على التقدير الضريبي الكترونياً بحيث أنه لا يمكن تعديل البيانات فيما بعد، وذلك لإلغاء الجانب الشخصي في هذا المجال. ٢. الاستمرار والتوسع في الربط الالكتروني مع المؤسسات الخاصة والدوائر الحكومية.
عجز/فائض موازنة الحكومة **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** 58/١٣ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** 60/٢١ **فرق الأداء:** -8	**دائرة الموازنة والعامة/وزارة المالية**	١. ضبط النفقات وتخفيض النفقات الجارية. ٢. زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية عن طريق استخدام أفضل الممارسات المتبعة عالميا. ٣. الاستمرار بالإعفاءات المتخذة من قبل مجلس الوزراء غير المحددة بمبلغ أو مدة.

عجز/فائض موازنة الحكومة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** 58/٥٠ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** ٦٠/٥٦ **فرق الأداء:** -6	**دائرة الموازنة العامة/ وزارة المالية**	١. خفض عجز الموازنة بحوالي نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٣ بحيث يتناسب مع مشروع الموازنة لعام ٢٠١٤.
الإنفاق الحكومي الاستهلاكي **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ٥٨/٥٧ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** 60/59 **فرق الأداء:** -2	**دائرة الموازنة العامة/ وزارة المالية**	
الإنفاق الحكومي العام **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية	**دائرة الموازنة العامة/ وزارة المالية**	١. الاستمرار في وقف التعيينات وقصرها على وزاراتي التربية والتعليم والصحة.

العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ٥٨/٢٦ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٢:** 60/22 **فرق الأداء:** +4 **الإنفاق الحكومي العام**	**دائرة الموازنة العامة/ وزارة المالية**	٢. يتم معالجة العجز في موازنات الوحدات الحكومية من خلال موازنة التمويل بحيث لا يكون هناك أي عجز بعد التمويل حيث لا يتم إقرار أي موازنة للوحدات الحكومية بعجز بعد التمويل باستثناء سلطة المياه وبعض من المؤسسات الأخرى.
الدعم الحكومي **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠:** ٥٨/٤٨ **مرتبة الأردن لعام 2013:** 5 /60 **فرق الأداء:** +43	**دائرة الموازنة العامة/ وزارة المالية**	١. الاستمرار بعدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري وحثها على اتخاذ كل ما من شأنه زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية
سهولة الحصول على الاقتراض والتمويل **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF)	**البنك المركزي الأردني** **ووزارة الصناعة والتجارة وصندوق التنمية والتشغيل**	١. التوسع بالتمويل من خارج القطاع المصرفي، وذلك من خلال تمويل رأس المال المغامر أو من خلال السوق المالي عن طريق الأسهم والسندات. ٢. تفعيل قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ (قانون المعلومات الائتمانية) من خلال إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق القانون.

مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/**2011**:١٣٩/٥٢ **مرتبة الأردن لعام 2014/2013:** 148/34 **فرق الأداء:** +18		٣. دراسة جدوى تأسيس بنك للتمويل الصناعي أو صندوق لتمويل المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة والذي من شأنه توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية للكيانات الصناعية ويعد خطوة هامة لإعادة نمو هذا القطاع وتأمين الآلاف من فرص العمل الجديدة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض العجز التجاري في الأردن.
		٤. تعميم تعريف البنك المركزي للمشاريع المتوسطة والصغيرة لكافة الجهات المعني وذلك للتفريق بينها وبين التمويل الميكروي. (عدم حصر التعريف بالبنوك بل ربطه بالحكومة ايضاً)
		٥. إيجاد مظلة لشركات التأجير التمويلي، ومظلة أخرى لشركات التمويل الميكروي.
الاحتياطي من العملات الأجنبية **المصدر:** الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD) **مرتبة الأردن لعام** ٢٠١٠: ٥٨/١٠ **مرتبة الأردن لعام** **2013:** 60/52 **فرق الأداء:** −42	**البنك المركزي الأردني**	١. متابعة تنفيذ السياسات والإجراءات المتمثلة في الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي والحفاظ على هامش مناسب بين أسعار الفائدة على الدينار والعملات الأجنبية ولصالح الدينار وتعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني واستقراره النقدي.
		٢. تنويع سلة الاحتياطيات لمواجهة تذبذب وتقلبات أسعار الفائدة.
		٣. رفع نسبة العملات الأجنبية الأخرى (غير الدولار) من المحفظة.

محور التعليم العالي، والعمل، والبحث والتطوير

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
مشاركة المرأة في القوى العاملة **(هذا المؤشر يقيس نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥-٦٤ والمشاركات في القوى العاملة مقسوما على نسبة الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٦٤ والمشاركين في القوى العاملة)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139 / 139 **مرتبة الأردن لعام 2013/ :2014** 148 / 146 **فالقوى العاملة**	**وزارة العمل**	١. مراجعة قانون العمل والعمال بحيث يهيئ آلية تمكن القطاع الخاص على توفير فرص عمل للنساء بساعات دوام مرنة والعمل من المنزل والعمل عن بعد.
	وزارة العمل **ومؤسسة التدريب المهني** **وصندوق التنمية والتشغيل**	٢. تقوم مؤسسة التدريب المهني بدراسة إمكانية توفير المواصلات للفتيات المتدربات في مشاريعها حسب الحالة وتوفر الإمكانيات المادية كما أن وزارة العمل تأخذ النقل بعين الاعتبار.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
مشاركة المرأة في القوى العاملة	وزارة العمل	٣. المشاركة في اللجان النسائية التي تم تشكيلها من قبل "مؤسسة التعليم من أجل التوظيف الأردنية" لتوعية الفتيات والأهالي في المناطق المستهدفة لتشجيعهم على دخول سوق العمل.
	واللجنة الوطنية لشؤون المرأة	٤. تشكيل "اللجنة الوطنية لتعزيز الإنصاف في الأجر" من وزارة العمل واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والشركاء الاجتماعيين الثلاث لوضع خطة عمل وطنية للإنصاف في الأجر.
		٥. وضع برامج متكاملة لمعالجة المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة في العمل وتحديد أدوار كافة الجهات ذات العلاقة بهذا الموضوع وليس الاعتماد على جهة واحدة فقط. وحتى ألان هنالك مبادرة فقط في هذا الخصوص.
	وزارة العمل ومجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني ومؤسسة التدريب المهني	٦. التعاون الوزارة مع مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني كخطط عمل ومشاريع تهدف إلى تدريب وتشغيل الإناث، كتقديم مقترح لإنشاء شركة لتدريب وتشغيل الفتيات في مجال الخدمات الصديقة للأسرة "عاملة صديقة للأسرة" بحيث تقدم الشركة مجموعة من الخدمات للأسرة مثل خدمات الأعمال المنزلية والعناية بالأطفال أو بكبار السن والطهي للمناسبات وغيرها.
مشاركة المرأة في القوى العاملة	صندوق المعونة الوطني	٧. تعديل آلية تقديم المعونة الوطنية للنساء المعوزات لتأخذ في الاعتبار كيفية تحفيزهن على العمل والانتقال من مرحلة تلقي المعونة إلى العمل والإنتاج.
	وزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة	٨. اقتراح بإدخال مناهج تعليمية منذ المراحل التعليمية الأولى تشجع على عمل المرأة بهدف تعديل الصورة النمطية للمرأة السائدة في المجتمع إلى صورة مختلفة ترسخ في أذهان الأجيال القادمة.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
مشاركة المرأة في القوى العاملة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة	٩. توسعة برامج الزمالة للخريجات مع البنك الدولي.
		١٠. إنشاء برامج زمالة للطالبات في الجامعات الأردنية.
	صندوق دعم البحث العلمي	١١. إنشاء برنامج خاص لدعم الباحثين من الإناث يهدف إلى تشجيع قطاع المرأة وتعظيم مشاركتها في البحث العلمي التطبيقي.
	وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي	١٢. دعم المرأة لإنشاء مشاريع ريادية وتنفيذ برامج تدريبية مختصة من خلال شبكة مراكز الإبداع بالإضافة لوضع حوافز لشركات القطاع الخاص لتوظيف الإناث من خلال الحصول على علامات أعلى عند تقييم طلبات المنح التنافسية المتاحة من خلال برامج الدعم من الإتحاد الأوروبي وجميع الجهات الأخرى. على أن يكون الدعم من خلال الموازنة بدلا من اعتماد مشاريع تمويلية أجنبية عادة ما تنتهي بانتهاء المشروع ويفشل بذلك استدامة المشروع.
	وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة وغرف التجارة وغرف الصناعة	١٣. توسعة صناديق ميكروية لدعم النساء خاصة وأن الأبحاث تشير إلى نجاح المرأة أكثر من الرجل في الاستفادة من هذه المشاريع. والعمل على إيجاد آليات للمساعدة في استدامة تلك المشاريع وإنشاء شركة لتسويق المنتجات.
	وزارة النقل	١٤. مساعدة التجمعات الصناعية في توفير مواصلات جماعية للنساء بحيث تنقل الحافلة النساء إلى الموقع من المصانع المختلفة ووضع خرائط وخطوط خاصة بتلك المواقع بحيث توفر كلفة النقل بدلا من أن ينقل المصنع الواحد النساء العاملات فيه على حدة.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
	وزارة العمل **ومؤسسة الضمان الاجتماعي**	١٥. مراجعة القوانين العمالية وقوانين الضمان الاجتماعي وكذلك القوانين المالية للحد من الأحكام التي ليست في صالح المرأة واستقرارها المالي.
	وزارة العمل **والنقابات العمالية والمهنية** **وغرف التجارة** **وغرف الصناعة**	١٦. توحيد معايير التوظيف المطبقة على الإناث والذكور في القطاع الخاص.
	النقابات العمالية والمهنية	١٧. تشجيع إيجاد نقابات تكون المشاركة فيها اختيارية للنساء العاملات مثل نقابة المهندسات في أمريكا (Society of Women Engineers).

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
علاقة رب العمل والعمالة **(هذا المؤشر يقيم طبيعة العلاقة ومدى التعاون بين رب العمل والعاملين لديه)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/84 **مرتبة الأردن لعام** 2013 /2014: 148/47 **فرق الأداء:**+37	**وزارة العمل** **والنقابات العمالية والمهنية**	١. ستعمل وزارة العمل وبالتعاون مع النقابات العمالية الموجودة على إعداد مدونة سلوك تتوافق وجميع القطاعات، حيث تهدف مدونة السلوك إلى تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وفتح قنوات حوار بينهما وتأسيس علاقات عمل متميزة وتطوير الأداء الوظيفي.
	وزارة العمل	٢. إجراء دراسات للتعرف على أسباب الخلافات والنزاعات الشائعة ما بين العمال وأصحاب العمل.
إجراءات التوظيف والاستغناء عن الخدمة **(يقيم المؤشر مدى سهولة ومرونة إجراءات التوظيف والاستغناء عن الموظفين)** **ج** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/92 **مرتبة الأردن لعام 2013 /2014:**	**وزارة العمل**	١. تعزيز الملكية الفكرية للشركات وخاصة في الشركات التي تعمل في مجال الإنتاج الإبداعي، مما يضمن حق الشركة بالاحتفاظ بملكيتها لبراءة الاختراع في حال تم الاستغناء عن خدمات أي موظف (من ناحية أخرى يجب التمحيص في هذه التوصية قبل البدء بتعديل أي من التشريعات حيث أن ما ورد هنا هو اقتراح من قبل أصحاب العمل ولم يتم الاستماع لرأي العمالة في هذا المجال).

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
148/72 **فرق الأداء: +20**		
الأجور والإنتاجية **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١:** 139/77 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤:** 148/55 **فرق الأداء:+22**	**وزارة العمل**	١. من خلال مجالس الشراكة المشكلة بين وزارة العمل والقطاع الخاص، إنشاء نظام يضم مؤشرات أداء لكل قطاع بحيث تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل قطاع والاعتماد على هذه المؤشرات لربط الأجور بمستويات الإنتاجية.
	وزارة العمل **ومؤسسة التدريب المهني**	٢. الاستثمار في مراكز التميز (Centers of excellence) توفر تدريب متخصص وملائم لاحتياجات القطاع الخاص لتحسين إنتاجية العمال وزيادة فرص العمل ورفع المشاركة في القوة العاملة.
مستخدمي الانترنت **(هذا المؤشر يقيس عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة شخص)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :**	**وزارة التربية والتعليم** **ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** **وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات والمدارس الخاصة**	١. إطلاق مبادرة الحاسوب الصفي (Learning 1:1) لتوفير أجهزة حاسوب محمول واشتراكات انترنت مدعومة مالياً للطلبة والمعلمين.
		٢. وضع الكتب المدرسية على صفحات الانترنت لتشجيع تفاعل الطلاب مع الانترنت.
		٣. استخدام مدارس وزارة التربية والتعليم كمحطات معرفة لاستخدام الحاسوب والولوج للإنترنت في المناطق التي يتعذر فيها وجود محطات معرفة أو مراكز مجتمعية يمكن استخدامها. ولقد تم إنشاء محطات للمعرفة في بعض المحافظات وليس جميعها.
		٤. تعزيز دور محطات المعرفة في جميع محافظات المملكة وخاصةً المناطق النائية لاستخدام الحاسوب والإنترنت.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
139/82 **مرتبة الأردن لعام 2013/ :2014** 148/81 **فرق الأداء:** +1 **مستخدمي الانترنت**	**وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** **وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات**	٥. إعفاء الحاسوب كليا من جميع الرسوم وليس فقط الجمركية.
		٦. استكمال تطوير وتنفيذ شبكة الألياف الضوئية (National Broadband Network) التي تربط المؤسسات التعليمية والحكومية (جنوب، شمال/ المرحلة الثانية، الوسط).
		٧. توفير البنية التحتية خاصة مسار عمان- العقبة للشركات لتمكينها من إيجاد مسارات دولية بديلة لزيادة المنافسة، خصوصاً بعد إدخال خدمات الإنترنت الثابت من خلال WI-MAX كمنافس لشبكات الاتصال الثابتة، والتركيز على توفر البنية التحتية في المناطق النائية.
		٨. منح أجهزة تكنولوجيا المعلومات كافة إعفاء من الرسوم الجمركية لزيادة نسبة الانتشار الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات.
		٩. حث شركة الاتصالات الأردنية على تطبيق قرار تفكيك الدارات المحلية وإتاحة الفرصة لجميع الشركات من المشاركة في شبكة الثابت.
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **والجامعات الحكومية** **والجامعات الخاصة**	١٠. إنشاء نظام إدارة المعلومات (EMIS). إذ تعمل الوزارة على استكمال بناء قاعدة البيانات لقطاع التعليم العالي، حيث يضمن النظام الحصول على البيانات الخاصة بقطاع التعليم العالي، وتبادلها بين مؤسسات التعليم العالي، وتساعد المعنيين في القطاع في رسم السياسات واتخاذ القرار.
اشتراكات الانترنت عريض النطاق **(هذا المؤشر يقيس عدد اشتراكات الانترنت عريض النطاق لكل مئة شخص)** **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي	**وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** **وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات**	١. تخفيض الضرائب على خدمات الاتصالات وخاصة خدمات الهاتف المتنقل سواء على المشغلين أو على المستهلك، كون هذه الخدمة لم تعد مقتصرة على المكالمات الصوتية فقط وإنما تستخدم لأغراض الانترنت، وان بقاء الضريبة مرتفعة سيحد من زيادة هذا المؤشر.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
(WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١:** ١٣٩/٧٦ **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤:** **148/91** **فرق الأداء:**-15		٢. وضع الإطار التنظيمي الملائم الخاص بالانتقال لشبكات الجيل التالي ورفع الجاهزية الإلكترونية في المملكة وبالأخص الشبكات وخدمات النطاق العريض بسرعات عالية.
جودة كليات الأعمال **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/83 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ :** ١٤٨/٥٥ **فرق الأداء:**+28	**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** **والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة**	١. تطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة الوطنية من خلال أجهزة تقييم مستقلة.
		٢. تحفيز كليات الأعمال للحصول على شهادات الاعتماد الدولية و العمل على جعلها موافقة لشروط الاعتماد الدولية.
		٣. وضع أسس جديدة لإنشاء مؤسسات تعليم عالي (كليات جامعية) بالتعاون مع جامعات عالمية عريقة.
		٤. تطوير الخطط الدراسية لكليات الأعمال لتلاءم متطلبات سوق العمل من حيث المعارف والمهارات المطلوبة ومن خلال دراسة احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة مثل مهارات الاتصال والحاسوب وإدارة الوقت وغيرها.
		٥. تعزيز قدرات أعضاء الهيئات التدريسية المهنية والبحثية.
جودة كليات الأعمال	**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** **والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة**	٦. شمول كليات إدارة الأعمال بخطة الوزارة لابتعاث الطلبة للحصول على درجة الدكتوراه حيث سيتم إيفاد نحو ٣٠٠ طالب وطالبة من طلبة الدراسات العليا إلى جامعات مرموقة للحصول على درجة الدكتوراه في التخصصات المطلوبة للجامعات.
		٧. تنفيذ التوصيات المتعلقة بمحاور المؤتمر الوطني لتطوير الخطط الدراسية وأساليب التعلم والتعليم والذي عقد بالتعاون مع جامعة كولومبيا حول تطوير البرامج الأكاديمية وتعزيز ارتباطها ببرامج التعلم الالكتروني والتعلم المفتوح.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
		٨. إيجاد نظام تقييم للجامعات مبني على أساليب ومراجع التقييم العالمية، على أن يقيم هذا النظام مدى ملائمة مؤهلات الخريجين لسوق العمل، ومدى قدرة تكيف الخريجين في سوق العمل.
		٩. إيجاد برامج عمل للطلاب في الجامعات خلال الدراسة كما في الجامعات العالمية، الأمر الذي يساعد الطلاب على دفع الأقساط الجامعية.
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ووزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة	١٠. تضمين المناهج الدراسية في مرحلة التعليم العام بعض الأسس والمفاهيم والمبادئ المتعلقة بالأعمال بحيث تتكامل مع المفاهيم المتضمنة في مرحلة التعليم العالي. ولقد تم التطبيق في بعض الجامعات ولم يعمم على الجميع.
		١١. تضمين المناهج في التعليم العام على مبادئ الريادة في الأعمال ولقد تم التطبيق في بعض الجامعات ولم يعمم على الجميع.
تدريب الموظفين **(يقيس هذا المؤشر مدى استثمار الشركات في مجال تدريب وتطوير الموظفين)** **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي	**وزارة العمل وغرف التجارة وغرف الصناعة ومؤسسات القطاع الخاص**	١. لغاية إيلاء التدريب أثناء العمل الأهمية الخاصة فإن وضع شروط في عقد العمل بحيث يلتزم العامل الذي حصل على دورة تدريبية عدم ترك العمل لفترة يتفق عليها الطرفين وفي حال إخلال العامل بذلك يتوجب عليه دفع المصاريف المترتبة على تلك الدورة.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
(WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/101 **مرتبة الأردن لعام 2014/2013:** 148/83 **فرق الأداء:**+18 **تدريب الموظفين**	**مؤسسة التدريب المهني**	٢. أن يتم تطوير الحقيبة التدريبية الخاصة بالمهارات الاستخدامية والحياتية soft skills التي أعدت في العام ٢٠١٠ وبالتعاون مع بيوت الخبرة والمنظمات الدولية ذات العلاقة.
	مؤسسة التدريب المهني	٣. أن تستمر المؤسسة بالسير بالإجراءات اللازمة لتطبيق معايير الاعتمادية الدولية البريطانية على مجموعة من التخصصات التدريبية من خلال شركة Platoskills بهدف تحسين جودة مخرجات المؤسسة من ناحية والتجاوب مع متطلبات السوق من ناحية ثانية .
	وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني	٤. إنشاء صندوق على أن يكون رأسماله عبارة عن نسبة تقتطع من أرباح الشركات ونسبة أخرى تساهم بها الحكومة وأن تخصص لغايات التدريب في الشركات، هذا بالإضافة إلى البحث عن مؤسسات أخرى قد توفر الدعم المالي.
		٥. إنشاء مراكز تدريب متخصصة يمكنها عقد دورات تدريبية لعدد كبير من العاملين في كافة الشركات العاملة في قطاع محدد الأمر الذي سيجعل من كلفة التدريب منخفضة نسبيا. ولقد تم إنشاء هذه المراكز في بعض المحافظات وليس في جميعها.
		٦. اعتماد دليل التصنيف العربي المعياري للمهن وللتعليم لربط الحوافز بالتدريب.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
تدريب الموظفين		٧. إنشاء معهد يقوم على دراسة الاحتياجات التدريبية لكافة القطاعات وتوفير التدريب الجماعي لأكبر عدد ممكن من العاملين من مختلف الشركات العاملة بالقطاع وبأسعار رمزية.
		٨. منح أصحاب المهن الحرفية كالسمكرة والنجارة وأعمال الكهرباء شهادات خبرة تصنيفية كحوافز للعاملين، وذلك بعد القيام بالخطوات اللازمة لتقييم العمال من خلال خضوعهم إلى امتحانات تقييميه. وبذلك يتم إعطاء أصحاب المهن الشهادات بناءا على ذلك التصنيف، كضمانة للمستهلكين والمستفيدين من خدماتهم.
		٩. إنشاء مراكز للتميز في كل قطاع يمكن من خلال هذه المراكز استقدام خبراء على درجة عالية من الخبرة لتدريب الموظفين من عدد من الشركات العاملة في القطاع على أن تتقاسم هذه الشركات كلفة التدريب.
	وزارة المالية **ووزارة الصناعة والتجارة**	١٠. إعادة هيكلة مخصصات الموازنة بالنسبة للتعليم والتعليم العالي والتدريب المهني بحيث تزيد نسبة الاستثمار في تعزيز قدرات القوى البشرية لتحول نحو مجتمع معرفي وقوة عاملة مرنة لديها مهارات التحليل والاتصال والقيادة (extendable skills) تتكيف مع متغيرات السوق.
		١١. منح الحوافز الضريبية للشركات لكي تنفق على التدريب.
جودة مؤسسات البحث العلمي **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/98 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ :**	**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** **صندوق دعم البحث العلمي** **والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا**	١. التنسيق والتعاون في مجال البحث والتطوير وتقديم الدعم اللازم للفعاليات البحثية التي تطلبها ويتم دعمها من خلال صندوق دعم البحث العلمي بالإضافة إلى الجهات التابعة لها مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ووزارة الزراعة والمراكز البحثية في الجامعات وذلك لرفع كفاءتها وتطوير قدراتها البحثية وتحديث مختبراتها بالإضافة إلى تدريب باحثين منها في البرامج البحثية التي يدعمها صندوق البحث العلمي، وتمويل شراء الأجهزة والتجهيزات المطلوبة لتنفيذ المشروعات البحثية المدعومة من الصندوق. وحاليا هنالك بعض المبادرات في هذا المضمار إلا انه لم يتم تطبيقه بعد في جميعالجامعات وبشكل مستدام.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
١٤٨/٦٢ **فرق الأداء:+36** **جودة مؤسسات البحث العلمي**	**والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة**	٢. سيتم دعم مجموعة جديدة من مشروعات البحث والتطوير المقدمة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا كما سيتم دعم مجموعة جديدة من مشاريع البحث العلمي من خلال صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي.
	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	٣. بهدف التعرف على الإمكانات العلمية والتكنولوجية والإبداع، يقوم المجلس بدراسة تلك الإمكانات العلمية (البحثية، والمختبرات، والموارد البشرية، والموارد المالية ، والأبحاث، وبراءات الاختراع، والنشر العلمي، الخ) من خلال المرحلة الثانية للمشروع الوطني "الاحتياجات والإمكانات العلمية والتكنولوجية والإبداع".
جودة مؤسسات البحث العلمي	**صندوق دعم البحث العلمي** **والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة**	٤. سيقدم صندوق دعم البحث العلمي ٣ جوائز تقديرية للباحثين المتميزين عن بحثٍ مميز ساهم في زيادة وتطوير المعرفة العلمية في ثلاثة مجالات علمية مختلفة وسيقدم ثلاثة جوائز أخرى لباحثين متميزين تقديراً لما أنجزوه من بحوث علمية مميزة خلال السنوات العشرة الأخيرة ساهمت في زيادة المعرفة، كما سيقدم الصندوق ثلاثة جوائز للطلبة المتميزين في مؤسسات التعليم العالي الأردنية تقديراً لإنجازات الطالب الإبداعية في المجالات الأكاديمية والبحثية والتطبيقية. ولقد تم تطبيق هذا البند في بعض المحافظات فقط ولم يعمم.
	صندوق دعم البحث العلمي **والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة**	٥. سيدعم صندوق دعم البحث العلمي مؤتمرات علمية متخصصة محكمة بواقع مؤتمرين كحد أعلى لكل مؤسسة بحثية من المؤسسات الوطنية.
		٦. استمرار تنفيذ ما يزيد عن ١٠٠ مشروع بحثي مدعوم من صندوق دعم البحث العلمي.
		٧. إطلاق صندوق دعم البحث العلمي برنامج يهدف إلى تشجيع

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
جودة مؤسسات البحث العلمي		أعضاء هيئة التدريس الجدد للقيام بأبحاث علمية تساهم في حل مشكلة تطبيقية وذات علاقة بالتنمية الوطنية، وتمكنهم من تسريع اندماجهم في البحث العلمي التطبيقي.
		٨. إطلاق صندوق دعم البحث العلمي برنامج منحة ما بعد الدكتوراه يهدف إلى استقطاب الكفاءات من غير الأردنيين من الحاصلين على شهادة الدكتوراه من جامعات خارجية (غير أردنية) وإتاحة الفرص لهم لتبادل الخبرات البحثية مع نظرائهم في المؤسسات الأكاديمية الأردنية، بعد أن يقدم الباحث مشروعاً بحثياً ويوافق عليه من الصندوق.
		٩. إطلاق صندوق دعم البحث العلمي برنامج يهدف إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية على ابتكار نماذج تدريسية بأساليب تكنولوجية حديثة وتعميم مخرجات هذه التجربة على مختلف المؤسسات الأكاديمية الأردنية.
		١٠. إطلاق صندوق دعم البحث العلمي برنامج أفضل رسالة جامعية الذي يهدف إلى دعم الرسائل العلمية التي أجراها الطلبة في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية لتطوير مخرجات البحث العلمي من الرسائل الجامعية.
		١١. تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي من خلال دعم مشروع بناء قدرات الباحثين الأردنيين الذي ينفذ بالتعاون مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
		١٢. تطوير القدرات البحثية (الأجهزة والمختبرات) في الجامعات والمراكز البحثية من خلال المشروعات المدعومة ولقد تم تنفيذ هذا في بعض الجامعات وليس في جميعها.
	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	١٣. سيتم دعم مجموعة جديدة من المشاريع (٢٠-١٥ مشروعا) في مجال البحث والتطوير في الصناعة وذلك من خلال صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة.
	غرف الصناعة	١٤. مشاركة صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة في ورشات عمل بهدف زيادة وعي الصناعيين بأهمية البحث والتطوير في دعم الصناعة المحلية بالتعاون مع غرف الصناعة والجامعات في كل من إربد والزرقاء وعمان.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
		١٥. توجيه طلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) والأساتذة المشرفين عليهم إلى البحث في قطاع الصناعة وتسهيل مهامهم في المصانع.
	وزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة	١٦. العمل على خلق ثقافة البحث والإبداع والابتكار عند الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي بحيث يمتد هذا الإبداع في مرحلة التعليم العالي، مع ضرورة وجود مجموعة أساسية من المهارات والكفاءات لدى الطلبة بحيث يكونوا قادرين على القيام بالبحث العلمي. ذلك من خلال مراجعة المناهج لتعزز التعليم التفاعلي والتركيز على الواجبات المدرسية البحثية وكتابة التقارير. وهنالك بعض الجهود المتفرقة بهذا الخصوص، ولكنها لا تزال غير مستدامة أو شمولية.
التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير **المصدر:** تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/99 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ :** ١٤٨/٨٥ **فرق الأداء:**+14	**وزارة الصناعة والتجارة** **صندوق البحث العلمي** **والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا**	١. إعطاء صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة للشركات التي تنفق على البحث العلمي والتطوير نقاطاً أعلى عند تقييم طلبات الدعم المرفقة بمقترحات المشاريع وبالتالي فان فرص الدعم لهذه الشركات تكون أعلى.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
إنفاق الشركات على البحث والتطوير **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/116 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ :** ١٤٨/٩٠ **فرق الأداء:+26**	**وزارة المالية** **غرف التجارة** **وغرف الصناعة**	١. منح إعفاءات ضريبية للشركات التي تخصص نفقات للبحث والتطوير.
القدرة على الابتكار **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/96 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ :** ١٤٨/٦٩ **فرق الأداء :+27** **القدرة على الابتكار**	**وزارة الصناعة والتجارة** **والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية**	١. إنشاء حاضنة واحدة مختصة بالصناعات الإبداعية Creative Industries. ورغم أن هنالك بعض المبادرات في هذا الخصوص من قبل مؤسسة لتطوير المشاريع، غير أن الجهود لا زالت متواضعة. ٢. يتم العمل على تطوير الإستراتيجية الوطنية لتنمية عملية الاحتضان وتطوير الشركات الناشئة ٢٠١١-٢٠١٥ National Strategy for Startups and Incubation، ولقد تم إعداد إستراتيجية "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مؤخرا.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
القدرة على الابتكار	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ووزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة ومبادرة التعليم الأردني JEI	٣. تدريب وتحفيز المعلمين في المدارس الحكومية على أسلوب التعليم الإبداعي الغير تقليدي وقد قامت عدة مدارس من الأردن في المشاركة في مسابقة شركة مايكروسوفت للتعليم الإبداعي من خلال مبادرة التعليم الأردنية.
		٤. بناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال في الجامعات الأردنية.
		٥. تقديم الدعم لمراكز البحوث وحاضنات الأعمال لتمكينها من تعزيز الإبداع وتسويق نتائج البحوث العلمية.
	وزارة الصناعة والتجارة والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	٦. وضع مشاريع وأنشطة متخصصة لدعم وتحفيز الإبداع الوطني مادياً ومعنوياً من ناحية واستكمال البنية التحتية ورفع سوية التجهيزات وتدريب القوى البشرية في المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة من ناحية أخرى في السياسة والإستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والإبداع للسنوات ٢٠١٢- ٢٠١٦ .
		٧. التركيز على الحاضنات المتخصصة لتعظيم القيمة المضافة.
	وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية	٨. الحاجة إلى وجود بيئة مالية مشجعة (إعفاءات ضريبية، تمويل المشاريع الصغيرة، وأسس لضمان حقوق الملكية) وتوفر شركات لرأس المال المغامر.
	وزارة الصناعة والتجارة غرف التجارة وغرف الصناعة	٩. زيادة عدد الحاضنات ودعم المجتمع المدني ليقوم بها، بدلا من اعتماده على أموال المنح الأجنبية.
		١٠. تشجيع التكافل بين الشركات في تمويل واستضافة حاضنات أعمال متخصصة وقريبة من مجال عملها لتحقيق الاستفادة المتبادلة وإعفاء هذا النشاط ضريبياً.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	١١. تم تشكيل فريق وطني لبرنامج منظورة الإبداع في الأردن ضمن مشروع إعداد السياسة والإستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والإبداع للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦ سيتم من خلالها وضع المشروعات اللازمة لهذا المحور.
عدد براءات الاختراع لكل مليون من السكان **المصدر**: تقرير التنافسية العالمي (WEF) **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٠/٢٠١١ :** 139/76 **مرتبة الأردن لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ :** ١٤٨/٨٧ **فرق الأداء:**-11	**وزارة المالية**	١. منح الشركات إعفاءات ضريبية على براءات الاختراع الخاصة بها.
	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	٢. عقد ندوات ودورات توعية للباحثين الأردنيين وتطوير آلية ذات تكلفة ميسرة لتقديم ودراسة وصياغة وتسجيل الاختراعات المقدمة من قبلهم.
		٣. التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتطوير برنامج شامل يعزز الإجراءات المتخذة في العام الماضي لحماية الملكية الفكرية.
		٤. التعاون مع جمعية خبراء التراخيص لبناء قدرات محلية في مجال ترخيص وتسويق مخرجات البحث العلمي وبراءات الاختراع
القضاء على الفقر المدقع والجوع **(تقرير الأهداف الإنمائية الألفي)**	**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة**	١. إنشاء أكاديمية التعليم التقني، بهدف الإشراف على التعليم التقني وتطويره في المملكة
	وزارة العمل ونقابات العمال والمهنيين ومؤسسات المجتمع المدني	٢. دعم وتعزيز برامج الأسر المنتجة.
		٣. زيادة تدريب وتشغيل الأردنيين من خلال التعاون مع أصحاب العمل والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.
		٤. الاستفادة من تنفيذ الحكومة المشاريع الاقتصادية الكبيرة في تدريب وتشغيل الأردنيين.
		٥. إعداد إستراتيجية التشغيل الوطني والتي تتبنى جذب الطلبة إلى التعليم المهني والتقني وتحسين نوعية برامج التعليم المهني والتقني.
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**	١. دعم الأبحاث المتعلقة بمشاكل المرأة على الصعيدين العملي الاجتماعي، وتعزيز المكانة المهنية لدى المرأة.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
(تقرير الأهداف الإنمائية الألفي) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة وصندوق دعم البحث العلمي ووزارة العمل	
	وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة	٢. تشجيع النساء على عمل مشاريع خاصة بهن وذلك بالشراكة مع المؤسسات الإقراضية .
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة	٣. إعادة النظر في سياسات القبول الجامعي لتشجيع النساء للالتحاق بالتخصصات العلمية، وذلك من خلال برامج خاصة للإيفاد المنح الجامعية.
	وزارة العمل	٤. تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص عمل للنساء بدوام مرن وتشجيع العمل من المنزل.
		٥. إعداد برامج تدريبية بناء على حاجة سوق العمل لتأهيل النساء خريجات الجامعات والكليات لإعدادهن لدخول سوق العمل.
		٦. الاستمرار في العمل بمنظور النوع الاجتماعي (الجندر) عند رسم السياسات والتخطيط العام وغيرها من الأنشطة التي تعتمدها المؤسسة.
		٧. اعتماد منظور النوع الاجتماعي (الجندر) في إعداد البيانات الإحصائية والتقارير السنوية، والعمل على تحليلها باستمرار.
تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية (تقرير الأهداف الإنمائية الألفي)	وزارة البيئة	١. تفعيل التشريعات البيئية لا سيما الرقابة والتدقيق والتقييم على الأداء البيئي.
	وزارة الصناعة والتجارة	٢. التوجه نحو إتباع التقنيات النظيفة في الصناعة والإنتاج ومتابعة نتائج دراسات تقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي.

المؤشر	الجهات المعنية	الإجراءات المقترحة
	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وصندوق البحث العلمي	٣. دعم و تشجيع البحث العلمي والتطوير في مجالات البيئة المختلفة.
		٤. دعم المشروعات البحثية التي يشارك فيها باحثون من جهات غير أردنية

الفصل الرابع: توصيات الجلسة الحوارية

الجزء الأول

تحفيز الاقتصاد والاستثمار

١. وضع حلول سريعة آنية لتنشيط أعمال القطاع الخاص.

٢. وضع رؤية واضحة للاقتصاد الأردني لتقود سياسات اقتصادية وقطاعية على مر السنين.

٣. وضع آلية لقياس أثر القرارات الاقتصادية والتعاون مع القطاع الخاص قبل صدورها وذلك للوقوف على ومعرفة الآثار الايجابية والسلبية على القطاع وأكثر الجهات تعرضا لهذه الآثار ومدى تأثيرها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

٤. أن تكون الخطة الاقتصادية العشرية ملزمة بالأخذ برأي القطاع الخاص وليس من خلال التشاركية الشكلية فحسب، فالقطاع الخاص (وكيل مالي للحكومة يؤمن الحصيلة الأوفر للخزينة) يجب أن يشارك مشاركة حقيقية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية.

٥. الحلول الاقتصادية ليست مالية فحسب، بل إن التركيز على الناحية المالية فقط يجعلها مجزوءة ومنقوصة، ومن هنا فيجب للقرارات أن تأخذ بعين

الاعتبار أمور التشغيل والمحافظات والتنمية فيها وليس فقط الأثر المالي على الموازنة.

٦. التركيز على تنمية الاستثمارات المحلية خاصة في مجال التعليم والصحة والغذاء ووضع ضمانات تحقق هذه الرؤى وتشخيص ووضع برامج تنفيذية والمساءلة والمحاسبة على الإنجازات.

٧. أن تكون الحوافز الضريبية مبنية على تشغيل العمالة الأردنية والصادرات والقيمة المضافة.

٨. تقييم فكرة المناطق التنموية وغيرها من اجتزاءات واستثناءات، وإذا كانت فعلا ناجحة وذات مردود ايجابي يجب أن تعمم التجربة على باقي مناطق المملكة، وإلا فيستغنى عنها.

٩. وجوب استقرار القوانين والتشريعات، فعدم استقرار البيئة التشريعية طارد للاستثمار ليس الأجنبي فقط بل والمحلي أيضا.

١٠. تفعيل أموال وأوجه إنفاق المنحة الخليجية واستخدامها لتمويل مشاريع الصخر الزيتي والطاقة المتجددة كنواة جاذبة للمزيد من الاستثمارات.

١١. البناء على ما سبق من الدراسات كالأجندة الوطنية وإستراتيجية التشغيل ودراسات التنافسية وغيرها.

١٢. إيجاد جهة راعية مستقرة ودائمة للمتابعة والتطبيق والمراجعة للخطة العشرية وتنفيذها بغض النظر عن تغير الحكومات.

١٣. وضع إستراتيجية استثمارية تبين أولويات الأردن.

١٤. أن تلتزم الحكومة بسداد التزاماتها للقطاع الخاص لما في ذلك من تحفيز سريع وإنعاش للقطاع الخاص الإنتاجي.

١٥. إعادة النظر في نظام دائرة اللوازم العامة بما يحفظ حقوق الدولة والتاجر ومشاركة القطاع الخاص في وضع هذا النظام حيث أن الدولة هي الزبون الأكبر للتاجر.

١٦. أن تتناغم مشاريع الحكومة مع الموازنة فلا تخرج عنها ولا تكون فجائية وذلك لضمان الاستثمار والعمل والإنتاج والشفافية في الموازنة والقطاع العام ككل.

١٧. ضرورة ابتعاد الحكومة عن مزاحمة القطاع الخاص في هذا الموضوع من خلال الاقتراض الداخلي الذي وصل إلى معدلات كبيرة وأدى إلى ارتفاع كلفة الاقتراض في الأردن مما يؤثر سالبا على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

١٨. وضع سياسة محفزة للاستثمار تعتمد أفضل الأسس وخصوصية الأردن ووضعه التنافسي.

١٩. قانون ضريبة الدخل والذي هو مشروع معروض على مجلس الأمن وهو قانون جبائي بالدرجة الأولى يجب تعديله بشكل يحفز الاقتصاد ويكافئ الإنتاج ويشجع على الاستثمارات المباشرة المحلية أو الأجنبية.

٢٠. تطوير آليات لتحفيز سرعة تدوير الأموال بدلا من جمودها، وتدويرها وتوزيعها جغرافيا مما يؤثر ايجابيا في التنمية الاقتصادية وتوزيع المكاسب والإسراع في التوظيف وتشغيل الشباب فلا تكون معدلات النمو الاقتصادي في الأردن مصحوبة بارتفاعات في معدلات البطالة والفقر، المطلوب العكس.

٢١. سد عجز تمويل المشاريع الإنتاجية ضرورة إنشاء بنك تنموي بالتعاون مع القطاع الخاص لتوفير التمويل اللازم خاصة بعد إلغاء بنك الإنماء الصناعي.

٢٢. ضرورة مواكبة الإصلاح الاقتصادي للاقتصاد السياسي ووضع أسس الديمقراطية الحقيقية والتي ترتبط نتائجها بشكل مباشر مع ايجابيات التنمية الاقتصادية.

٢٣. أن تبادر غرفة تجارة عمان في اللقاء بكبار المستثمرين والعمل على تشجيعهم على البقاء في الأردن وتلبية احتياجاتهم وسماع مشاكلهم.

٢٤. الاستعانة بجمعية حماية المستثمر لجذب الاستثمار والمستثمرين لهذا البلد والحد من ظاهرة هجرة المستثمرين.

تقوية شبكة الأمان الاجتماعي والتوظيف

١. التركيز على العنصر الأساسي وتطويره وهو الإنسان. وضع حلول وخطط متوسطة الأمد خلال ٥ سنوات.

٢. دعم ثقافة المساءلة ودراسة وإيجاد حلول لموضوع الأزمة الاجتماعية الأخلاقية التي تعطل أعمال التنمية من خلال التأهيل والتدريب واختيار الشخص المناسب في المكان المناسب ومحاسبة المقصّرين

٣. العودة إلى الخدمة العسكرية.

٤. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعناقيد والتأكيد على القطاع الميكروي وتطويره لما له من تأثير واضح على التنمية خاصة المحافظات.

٥. وضع إستراتيجية للإحلال الوظيفي التي تشغلها العمالة الوافدة دون أن تكون القرارات مبنية على مبدأ ومنهجية الفزعة بل على أطر ومبادئ مدروسة ومتعارفة لكي لا تزيد القرارات الفجائية من تشوهات سوق العمل.

٦. ضبط القرارات الشعبوية الغامضة ودراسة وضع سياسة حقيقية لمعالجة العمالة الوافدة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير ذلك على القطاع الخاص.

٧. استثمار الموارد البشرية والطبيعية والإبداعية والتنظيمية بشكل فاعل من خلال تبني منهجية وفلسفة واضحة مبنية للعشر سنوات القادمة.

٨. تطوير البنية التحتية وخاصة شبكة المواصلات والنقل.

٩. تفعيل مفهوم رأس المال الاجتماعي وتفعيل الشراكة والعمل الايجابي لدى المواطنين.

١٠. وضع سياسة واضحة للمسؤولية الاجتماعية الخاصة بالشركات CSR وتشجيع ودراسة تنظيمها.

١١. دعم تنشيط صناديق الزكاة والوقف والاستفادة من مواردها في التشغيل وخلق فرص العمل والتمكين.

١٢. تطوير العمل التطوعي وإفراز قيادات نوعية.

١٣. توجيه الإدارة المالية والسياسات العامة لتخفيض نسب البطالة وخاصة بين الإناث.

١٤. دراسة التحديات أمام التعليم الإلزامي والتعليم العالي وتوافقه مع سوق العمل والتعليم المهني.

١٥. إنشاء صندوق للتعليم المهني للمساعدة في تمكين الأردن من إيجاد شريحة من العمالة شبه الماهرة لرفد الصناعة الأردنية.

١٦. تقديم الدعم لقطاع النقل العام وتقديم سبل وأوجه تنسيق أفضل لقطاع النقل العام لتعزيز الكفاءة فيه لتمكين حركة أفضل للمواطنين من وإلى أماكن العمل.

إصلاح القطاع العام واللامركزية

١. تعزيز الثقة بالحكومة وهذه مسؤولية القطاع العام أولا.

٢. إجراء حوار متخصص بين الإطراف المعنية لمناقشة القضايا ذات الأولوية وعلى رأسها قضية البيروقراطية.

٣. وضع معايير تقييم للخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات العامة وتحسين نوعية الخدمات الحكومية.

٤. دراسة تقليص الجهاز الحكومي ودراسة الوزارات والمؤسسات التي يمكن إلغائها والقيام بناء عليه بتخفيض حجم القطاع العام.

٥. إصلاح الإدارة العامة.

٦. تحقيق العدالة في توزيع المكاسب وتطبيق مفهوم التوازن الجهوي.

٧. إعداد هيكل مؤسسة حكومي ينسجم مع اللامركزية ويكون بسيط وشفاف.

٨. تطعيم كوادر ومؤسسات الحكم المحلي بالكوادر المؤسسية المؤهلة وصولا إلى اللامركزية.

٩. تمكين الإدارات المحلية من الاعتماد على ذاتها.

١٠. التأكيد على دور الإعلام الفاعل المسئول في المساهمة في المساءلة والشفافية
١١. إنعاش دور الإعلام التنموي القائم على التحليل العلمي والإحصائي وان يكون للقطاع الخاص دور في بيان انجازاته.
١٢. تطوير المناطق المتخصصة والحرة والتأكيد على أنها أراضي أردنية خارج النطاق الضريبي عند وضع التشريعات لأعمالها وخاصة ما له علاقة بضريبة الدخل.
١٣. مشاركة حقيقية لكل قطاعات الشعب في وضع إستراتيجية اقتصادية اجتماعية للسنوات العشر.
١٤. إنشاء المسار الأخضر للشركات والمؤسسات من القطاع الخاص لتسهيل إجراءاتها في أروقة الحكومة.
١٥. وضع خطة قابلة للقياس لتصل بالحكومة إلى نقطة المساواة بين الدخل والنفقات خلال خمس سنوات.
١٦. تخفيض حجم الحكومة تدريجيا (٢% سنويا) لتصبح نفقاتها أقل بنسبة ٢٠% خلال عشر سنوات.
١٧. تطوير مشاريع SMEs في المحافظات ذات أولوية في التمويل.
١٨. التركيز على إقامة المشاريع التنموية في المحافظات وبالتالي تقليل الكثافة السكانية في إقليم الوسط.
١٩. تأكيد تكافؤ القطاعين القطاع العام والخاص في الواجبات ورسم السياسات وان تكون الاستراتيجيات معتمدة على هذا.

٢٠. الابتعاد عن الإدارة التفاعلية المرعوبة والتوجه نحو الإدارة الإستراتيجية وتطوير الإدارة المحلية واللامركزية.

٢١. رسم سيناريوهات مبنية على نمو عدد السكان والوضع السياسي.

٢٢. اختيار أصحاب الكفاءة في مجالس الإدارة للمؤسسات الحكومية.

٢٣. انتهاج مبدأ تحفيز العدالة في الدخل سواء حسب الفئات (العمر، الجنس) أو الجهات الجغرافية (المحافظة والبلدية) في القرارات الحكومية.

٢٤. التركيز على تطوير سياسات القطاع المايكروي وتطوير التشريعات اللازمة له.

الجزء الثاني

الأمن الغذائي

١. اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية، على الحكومة الاستمرار في تشجيع الزراعة للاستهلاك المحلي التي تكون كلفة الإنتاج فيها أقل من كلف الاستيراد من الخارج مع وضع نظام مقايسة حكومي لإقرار الأصناف المفضل إنتاجها محلياً لتنافسيتها.

٢. من أجل تحقيق اكبر وفر في استهلاك مياه الري، وزيادة الإنتاجية، والمحافظة على البيئة (المحصلة زيادة تنافسية المنتجات الزراعية الأردنية) يتوجب على الحكومة توفير مؤسسات التمويل لإحداث نقلة تكنولوجية لكافة عناصر الإنتاج الزراعي والتوسع العامودي (ويشمل بدائل الطاقة المتجددة) والذي يتيح الفرصة لخفض كلفة الإنتاج وتحسين الجودة للاستهلاك المحلي.

٣. لخفض العجز الكبير في قيمة ما نستورد من غذاء (معظمه حبوب) مقارنه بقيمة ما ننتجه محليا من غذاء:

- إطلاق يد القطاع الخاص في زيادة حجم الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية بعد تحديث هذا القطاع على أن يكون الدور الحكومي تسهيل مهمة القطاع الخاص في فتح الأسواق الجديدة وعمل اتفاقيات ثنائية مع الدول التي توجد فيها أسواق للمحاصيل الأردنية لتسهيل انسياب السلع الزراعية.

- أن تشرف الحكومة على عقد صفقات المقايضة لمنتجات شركات الفوسفات والبوتاس مقابل ما يكافئها من الحبوب التي نحتاجها والتي درج الأردن على استيرادها من خلال المعطاءات الدولية، حيث ستمكّن مثل هذه الصفقات المتكافئة البنك المركزي من السداد بالدينار بدلا من العملات الأجنبية الصعبة، وتشكل جزأ مهما من الأمن الغذائي الوطني.
- تشجيع الشركات الأردنية على الاستثمار في إنتاج محاصيل العجز من الحبوب خارج حدود المملكة (السودان ودول الاتحاد السوفيتي السابق وبولندا وإفريقيا جنوب الصحراء وأي دول لديها فائض في إنتاج الحبوب).
- مما لا شك فيه ان نجاح سياسة الاستثمار في زراعة الحبوب خارج المملكة سيشجع قيام مشاريع مكملة داخل المملكة باستغلال الموقع الوسطي الإقليمي المتميز للمملكة مثل مشاريع صوامع الحبوب ومراكز تجميع إقليمي للمواشي لتكون المملكة نقطة انطلاق لدول الخليج العربي وسوريا والعراق وغيرها من دول الإقليم وهذا يصب أيضاً في خانة الأمن الغذائي الوطني.

٤. الاستمرار في سياسة الإعفاءات الضريبية على صادرات المملكة لأطول فترة ممكنة لحفز القطاع.

٥. يجب على الحكومة أن تتنبه إلى أن لا تؤثر سياسات العمل وتشغيل الأردنيين على سير الأعمال في قطاع الزراعة واعتماد مبدأ العرض والطلب في تزويد القطاع الزراعي بالعمالة الوافدة لتوفير العمالة المتدنية الأجر للقطاع.

٦. وقف تداخل السلطات والصلاحيات بين الوزارات المتداخلة مع قطاع الزراعة.

٧. إعادة النظر في القوانين التي تنظم عمل مؤسسات القطاع الخاص في القطاع الزراعي.

٨. تعديل الأنماط الاستهلاكية بما يتوافق مع المتطلبات الصحية والعمل على تخفيض نسب النمو السكاني بما يحقق سياسة الأمن الغذائي.

٩. زيادة مساهمة القيمة المضافة في الناتج الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي.

١٠. إن الأمن الغذائي على مستوى الاسرة في مناطق الريف والبادية يعتبر غاية في الأهمية ولأن الزراعة عماد حياة الأهل هناك فإن من الأهمية بمكان إطلاق مشروع وطني للحصاد المائي في في الريف والبادية لحفز المجتمعات المحلية على انتاج احتياجاتهم من الغذاء وتربية المواشي للمساهمة في استقرارهم الاقتصادي والمعيشي.

الأمن المائي

١. اللجوء إلى إدارة مثلى في المياه بتوزيع عادل للموارد على القطاعات المختلفة مع إعطاء الأولوية لمياه الشرب.

٢. معالجة المياه العادمة وزيادة الاعتماد عليها في مياه الري كبديل لمياه الشرب.

٣. التوصل لاتفاقيات مشاركة أجدى مع الدول المجاورة فليس من المقبول تدني مستوى مياه اليرموك ومخافة سوريا للاتفاقيات الموقعة وعدم التوصل لأي اتفاق مع السعودية حول استخدامات مياه الديسي.

٤. الحد من الزراعة ذات الاستهلاك العالي للمياه وإيجاد بدائل زراعية ذات استهلاك أقل للمياه وجدوى اقتصادية أعلى مع زيادة التقنية في الري.

٥. الحد من سرقات المياه سواء من الآبار الجوفية أو من خلال الخطوط.

٦. تحديث وتجديد الشبكات لتخفيض الفائض من المياه.

٧. الحد من الزيادة في عدد السكان سواء الطبيعية أو القصرية.

٨. البحث عن موارد جديدة للمياه الجوفية والعميقة مع زيادة السعة التخزينية.

٩. اللجوء إلى التحلية لسد العجز المستقبلي للمياه، والبديل المتوفر هو تحلية مياه البحر الأحمر/العقبة.

١٠.توزيع السكان بطريقة تحد من استهلاك الطاقة في التزويد والتوزيع مع زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في خدمات المياه.

١١.التوعية في موضوع العجز المائي ووسائل معالجته.

١٢. إعادة دراسة الاتفاقيات المائية وبالأخص اتفاقية وادي عربة.

أمن الطاقة

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:

١. إعادة هيكلة الوزارة بما يتماشى مع الأهداف الرئيسية لها من رسم للسياسات العامة للقطاع العام والمتابعة لمؤسسات القطاع.

٢. تأطير عمل الوزارة باستبدال النظام الحالي العامله به حالياً بقانون.

٣. رفد الوزارة بالكوادر الفنية والاقتصادية المؤهلة.

التعدين والبترول والطاقة المتجددة:

١. إنشاء "هيئة/مؤسسة المصادر الطبيعية" لتكون مسئولة عن قطاع التعدين، والاستكشاف النفطي، والطاقة المتجددة ولتكون جهة مسئولة عن مهام تنفيذ الدراسات والمشاريع، باستقلال مالي أو إداري يرأس مجلس إدارتها وزير الطاقة والثروة المعدنية، وتدار برئيس لها برتبة وزير وأمين عام (كديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة).

٢. ضم شركة البترول الوطنية لهذه المؤسسة.

٣. تسهيل إجراءات الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة

الطاقة النووية وتنظيم العمل الإشعاعي

١. إنهاء ارتباط هيئة الطاقة الذرية الأردنية برئيس الوزراء وربطها بوزير الطاقة والثروة المعدنية ليكون عملها ضمن الخطط الإستراتيجية للطاقة في المملكة.

٢. إعادة نشاط التنقيب عن اليورانيوم إلى هيئة/مؤسسة المصادر الطبيعية.

٣. إبقاء هيئة تنظيم العمل الإشعاعي كهيئة مستقلة وإبقاء ارتباطها برئيس الوزراء ودعم هذه الهيئة مالياً وبالكوادر الفنية المؤهلة.

هيئة تنظيم قطاع الكهرباء

أن يتم إلغاء هذه الهيئة وان يتم دمجها بوزارة الطاقة والثروة المعدنية كمديرية للرقابة على النظام الكهربائي الأردني.

السياسات في القطاعات الفرعية

التنقيب عن البترول والغاز

١. وضع إستراتيجية متكاملة للعشر سنوات القادمة للتنقيب عن البترول والغاز تتضمن إعادة تقسيم المناطق الاستكشافية مبنية على الجيولوجيا والدراسات البترولية المتوفرة، ووضع عدة نماذج للشروط الحكومية في مجال الاستكشاف البترولي لكل منطقة بالاعتماد على الجيولوجيا والدراسات المتوافرة.
٢. قيام هيئة/مؤسسة المصادر الطبيعية بإجراء دراسات من خلال شركات متخصصة في القطاعات الاستكشافية التي تفتقر إلى دراسات فنية.
٣. تحديث اتفاقية المشاركة في الإنتاج المعتمدة حالياً على الإتاوة والضريبة وقد تم الانتهاء من عمل نموذج بمساعدة بيت خبرة عالمي منذ ثلاث سنوات وللآن لم يتم اعتمادها.

الثروات المعدنية والصخر الزيتي

١. دعم موضوع التنقيب عن الثروات المعدنية من قبل الحكومة، وتجهيز الدراسات الاقتصادية الأولية لجذب مزيد من الاستثمار في قطاع التعدين (١٠% من الناتج المحلي الإجمالي).
٢. رفع يد وزارة المالية عن رقابة شركة الفوسفات والبوتاس وتحويلها إلى الجهات المختصة حيث تقوم الوزارة بمشاركة في رقابتها/إدارتها من الناحية المالية وليست الفنية.

٣. اعتماد اتفاقية أنموذج للصخر الزيتي من قبل مجلس الوزارة للتسهيل على المستثمرين ولاستخدامها مع جميع المستثمرين الذين يستوفون شروطها.

٤. تسريع وتسهيل العمل في مشاريع الصخر الزيتي من قبل الجهات الحكومية.

٥. دخول الحكومة في شراكة إستراتيجية في هذه المشاريع وبالذات مشاريع توليد الكهرباء بواسطة الحرق المباشر للصخر الزيتي.

الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة

١. القيام بإنشاء غرفة معلومات الكترونية لجميع القياسات المتوفرة لمصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة إضافة إلى جميع المعلومات التي قد يحتاجها المستثمر.

٢. القيام وبأسرع وقت ممكن بقياسات خواص مصادر الطاقة المتجددة الشمسية والرياح، إذ أن توفير المعلومات الفنية الدقيقة هي نقطة البداية الفعلية في أي استغلال لمصادر الطاقة المتجددة، وهي العنصر الأول لجذب الاستثمار في هذا القطاع.

٣. القيام بدراسات معمقة للنظام الكهربائي الأردن لتحديد المتطلبات الفنية لربط مشاريع الطاقة المتجددة، ولتحديد قدرة هذا النظام في المواقع المختلفة لاستيعاب مثل هذه المشاريع، علماً بأن الحد الأقصى لمثل هذه المشاريع لن تزيد عن ١٥% من معدل الحمل الكهربائي للنظام (١-٢%من الطاقة الأولية).

٤. استكمال التشريعات والتعليمات المتعلقة باستغلال الطاقة المتجددة وترشيد الاستهلاك، وإعادة النظر في التشريعات الناظمة لصندوق الطاقة المتجددة وكفاءة ترشيد الاستهلاك.

٥. القيام بدراسات معمقة في جميع القطاعات الاقتصادية للوقوف عن نوعية وأنماط الاستهلاك ليتم وضع السياسات والحوافز اللازمة في كل من هذه القطاعات لتشجيع هذه القطاعات بإجراءات ترشيد الاستهلاك.

٦. لا يمكن لأي سياسة ترشيد في قطاع الكهرباء أن تتم بنجاح بدون إشراك شركات توليد وتوزيع الكهرباء، حيث تتناقض سياسة الترشيد مع أهداف هذه الشركات، لذا يجب تحفيز هذه الشركات ضمن خطة واضحة المعالم وأهداف تخضع للقياس.

٧. تفعيل مراكز خدمة الجمهور والتي أنشئت منذ ثمانينات القرن الماضي للقيام بأهداف التوعية، والقيام ببعض الدراسات الأولية المجانية، بالتعاون مع فروع النقابات المختلفة وغرف الصناعة والتجارة في المحافظات.

٨. يجب أن يتم استغلال المخلفات العضوية المنزلية والزراعية والحيوانية لغايات توليد الطاقة من خلال سياسة إدارة التخلص من المخلفات ويجب على الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية تحديد رسوم النقل والتخلص من النفايات وتكون هذه الرسوم مكافئة للتكاليف الحالية لجمع والتخلص من النفايات البلدية.

المشروع النووي

قبل البدء بالالتزام بالمشروع النووي، على هيئة الطاقة الذرية الأردنية مع الجهات المعنية القيام بتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية وعلى الحكومة مقارنة هذا الخيار مع البدائل المختلفة، ويجب أن تتضمن هذه الدراسة العديد من الأمور كالتكاليف الإضافية لتطوير الشبكة الوطنية للكهرباء، وكلفة إدارة الأحمال الكهربائية المختلفة، وكلفة القدرة التوليدية الاحتياطية الإضافية، وكلفة البنية التحتية الإضافية من طرق وجسور وسكك حديد لنقل المعدات خلال مرحلة البناء، والتكاليف الإضافية للبنية التحتية الخاصة بنقل وتكرير مياه خربة السمراء، والتكاليف للأضرار والبدائل نتيجة حرمان الزراعة في الأغوار من هذه المياه، وتكاليف حماية المنشآت النووية من تهديدات تخريبية داخلية، أو هجمات جوية أو صاروخية، وكلفة خطة تبريد قلب المفاعل في حالة الطوارئ، وكلفة التخلص من الفضلات النووية، وكلفة التأمين لتغطية الحوادث النووية، وكلف التمويل وغيرها...

قطاع الكهرباء

١. تكثيف الجهود لاستعادة كميات الغاز المصري المتعاقد عليها.
٢. تكثيف الجهود للإسراع في انجاز موضوع الغاز المسال.
٣. إلزام شركات التوزيع بتطوير شبكات الكهرباء وتخفيض الفاقد الفني وغير الفني.

٤. التعاون مع وزارة المياه والري بإعادة تقييم محطات ضخ المياه لترشيد الاستهلاك.

٥. تكثيف العمل مع الصناعات المتوسطة والكبرى لإزاحة أحمالها عن فترة الذروة.

٦. إعادة النظر بالتعرفة الكهربائية بعد القيام بالدراسات المعمقة للقطاعات المختلفة.

نشاط التكرير وتوزيع المشتقات النفطية

تقوم سياسة الحكومة على فرضيتي أن المصفاة قادرة على جذب شريك استراتيجي في ظل السياسات الحكومية، وأن شركات التوزيع ستشتري كل إنتاج المصفاة من المشتقات. وفي هذا المجال يجب:

١. أن تعلن الحكومة رسمياً وضمن سياسة واضحة أن المحافظة على المصفاة واستمرار عملها على المدى البعيد هو خيار استراتيجي وطني، وبناءً عليه منح المصفاة فترة امتياز طويلة الأمد ٢٠-٢٥ (ليس ٦ سنوات) للتمكن من جذب شريك استراتيجي، وعدم السماح للمصفاة بزيادة سعة التكرير وإنما تطوير المنتج.

٢. وقف العمل على إنشاء مواقع تخزين للمشتقات النفطية في عمان بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار، واستبداله بخط نقل للنفط من العقبة إلى المصفاة

بكلفة ٣٠٠ مليون دولار، حيث سيوفر على الاقتصاد الأردني أكثر من ٧٠-٩٠ مليون دولار أمريكي سنوياً.

٣. على الحكومة والمصفاة الإسراع بتحصيل ديون المصفاة والتي تزيد عن ١٠٠٠ مليون دولار والذي سيؤمن السيولة للمصفاة وتوفير الفوائد البنكية وغرامات التأخير وبالتالي سيتم تخفيض كلف المشتقات على الاقتصاد الوطني.

٤. إن سياسة تسعير المشتقات تقوم على كلف تقديرية لا تعكس الكلف الحقيقية وعلى الحكومة القيام بدراسة كلف التكرير الحقيقية لوضع سياسة تسعير واضحة وشفافة بحيث تجنب خلق الأزمات في حالة التغيرات الحادة وتجنب إرباك المخزون الاستراتيجي.

٥. اعتماد آلية تتدرج في عكس التقلبات السعرية من خلال معدل السعر الدوار، وعليه يتم إنشاء صندوق خاص لامتصاص التغيرات الحادة في الأسعار.

٦. اعتماد عمولات توزيع كنسبة من سعر المشتقة باب المصفاة (بدلاً من العمولة الثابتة) للتعويض عن انخفاض نسبة عوائد الموزعين في حالة ارتفاع أسعار باب المصفاة (زيادة رأس المال العامل المطلوب) وبنفس الوقت امتصاص الأرباح غير المبررة الناتجة عن هبوط الأسعار.

٧. إعادة النظر في امتيازات وعقود شركات التوزيع.